

الأحكام والشروط

يرجى قراءة البنود و الشروط بعناية فهي تحكم العلاقة بين الشركة الأم لأليفكسو "VPR Safe Financial Group" وبين مستثمرينا.

1. مقدمة

- 1.1 تم إبرام هذه الاتفاقية من جانب وبين مجموعة VPR المالية الآمنة المحدودة (تسمى فيما بعد بـ"الشركة") على أنها الطرف الأول والعميل (والذي قد يكون كياناً قانونياً أو شخصاً قائماً بذاته) أكمل استمارة طلب فتح حساب، وتم قبوله من جانب الشركة كعميل (يسمى فيما بعد بـ"العميل") على أنه الطرف الثاني.
- 1.2 الشركة مرخصة من الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات ("CySEC") كشركة استثمار قبرصية (CIF) لتقديم استثمارات وخدمات مساعدة وأنشطة معينة بموجب أحكام خدمات الاستثمار وممارسة الأنشطة الاستثمارية، وتشغيل الأسواق المنظمة وغيرها من المسائل ذات الصلة بقانون 2007، رقم 144(I)/2007، وفقاً لما يتم تعديله أو استبداله من وقت لآخر ("القانون")، برقم الترخيص 14/236 لشركة الاستثمار القبرصية. وهي شركة مسجلة في قبرص بموجب قانون الشركات، برقم تسجيل HE 322134. ويقع مكتبها المسجل في 1, Agias Fylaxeos Street, 3025, Limassol, Cyprus.
- 1.3 اتفاقية العميل هذه جنباً إلى جنب مع ملحقيها 1 و 2 وأي ملحقات أخرى تضاف إليهما والوثائق التالية، وفقاً لما يتم تعديله من وقت لآخر: "سياسة تصنيف العميل"، و"صندوق تعويضات المستثمر"، "ملخص سياسة تضارب المصالح"، "سياسة ملخص أفضل مصلحة وتنفيذ الأوامر"، "الإفصاح عن المخاطر والإشعار التحذيري"، "إجراءات الشكاوى للعملاء" (يشار إليها مجتمعة باسم "الاتفاقية") شروط الخدمات التي ستقدمها الشركة إلى العميل. بالإضافة إلى ذلك، تحدد الوثائق المختلفة المبينة أعلاه الأمور التي يتعين على الشركة الإفصاح عنها للعميل بموجب اللوائح المعمول بها.
- 1.4 تبطل الاتفاقية أي اتفاقيات أو ترتيبات أو بيانات أخرى صريحة كانت أو ضمنية صاغتها الشركة أو أي وسيط.
- 1.5 ينبغي أن تكون الاتفاقية ملزمة للطرفين وأن تعود بالنفع على الطرفين ومن يرثهم والمعنيين بواسطتهم.

2. تفسير المصطلحات

- 2.1 في هذه الاتفاقية:
يعني مصطلح "الوصول إلى البيانات" تسجيل دخول وكلمة مرور العميل، المطلوبان من أجل الوصول إلى واستخدام النظام (الأنظمة) الأساسية وكلمة المرور عبر الهاتف، المطلوبة لإيداع الأوامر عبر الهاتف وأي رموز سرية أخرى تصدرها الشركة للعميل.
تعني "استمارة طلب فتح الحساب" استمارة الطلب / الاستبيان التي تم أكملها العميل من أجل طلب خدمات الشركة بموجب هذا الاتفاقية وحساب العميل، حيث إنه من خلال أي استمارة / استبيان، ستحصل الشركة، من بين أشياء أخرى، على معلومات تعريف هوية العميل والعناية الواجبة، وتصنيفه ومدى ملاءمته أو صلاحيته (حسب مقتضى الحال) وفقاً للوائح المعمول بها.
تعني "شركة تابعة" فيما يخص الشركة، أي كيان يتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر أو يتم التحكم به من جانب الشركة، أو أي كيان يقع بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن نطاق تحكم مشترك مع الشركة، ويعني "التحكم" صلاحية التوجيه أو وجود أساس لإدارة شؤون الشركة أو الكيان.
تعني "الاتفاقية" "اتفاقية العميل" هذه جنباً إلى جنب مع ملحقاتها 1 و 2 وأي ملحقات أخرى مضافة إليها وما يلي: سياسة تصنيف العملاء، وصندوق تعويضات المستثمرين، وملخص سياسة تضارب المصالح، وسياسة ملخص أفضل مصلحة وتنفيذ الأوامر، والإفصاح عن المخاطر والإشعار التحذيري، وإجراءات الشكاوى للعملاء، وفقاً لما يتم تعديله من وقت لآخر.

تعني "اللوائح المعمول بها" (أ) قواعد الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات أو أي قواعد أخرى للسلطة التنظيمية ذات الصلة التي تتمتع بسلطات على الشركة، و(ب) قواعد السوق ذات الصلة، و(ج) جميع القوانين والقواعد واللوائح الأخرى المطبقة في قبرص أو الاتحاد الأوروبي.

يعني مصطلح "تحديد سعر" أعلى سعر في عرض الأسعار والذي قد يشتري به العميل.

يعني "الممثل المعتمد" الشخص المذكور في الفقرة 36.1 من اتفاقية العميل.

يعني "الرصيد" النتيجة المالية الإجمالية في حساب العميل بعد اكتمال المعاملة الأخيرة، وعملية الإيداع / السحب في أي فترة زمنية.

تعني "العملة الأساسية" العملة الأولى في زوج العملات مقابل ما يشتريه العميل أو يبيعه من عملة عرض الأسعار. تعني "المزايدة" سعراً أقل في عرض الأسعار والذي قد يبيع به العميل.

يعني "يوم العمل" أي يوم، ما عدا يومي السبت أو الأحد، أو 25 ديسمبر أو أول يناير أو أي أجازات أخرى بقبرص أو الأعياد الدولية التي يتم الإعلان عنها على الموقع الإلكتروني للشركة.

يعني "حساب العميل" حساباً شخصياً فريداً للعميل يتكون من جميع المعاملات المنجزة، والصفقات المعقودة والأوامر في النظام، ورصيد أموال العميل وعمليات الإيداع / السحب لأموال العميل.

تعني "الصفقة المغلقة" عكس "الصفقة المعقودة".

تعني "المعاملة المكتملة" في عقود الفروقات صفتان متضادتين من نفس الحجم (فتح صفقة وإغلاق صفقة): شراء ثم بيع، والعكس بالعكس.

تعني "عقود الفروقات" ("CFD") عقد فروق بالرجوع إلى التغيرات في أسعار الأصل الأساسي. عقد الفروقات عبارة عن أداة مالية.

تعني "مواصفات العقد" شروط التداول الرئيسية في عقود الفروقات (على سبيل المثال الفرق بين سعري العرض والطلب، والمقايضات، حجم اللوت، الهامش المبدئي، الهامش الضروري، الهامش التحوطي، والمستوى الأدنى لإيداع وقف الخسارة، وجني الأرباح، ومصارييف التمويل، والرسوم، إلخ) لكل نوع من أنواع عقود الفروقات على النحو الذي تحدده الشركة من وقت لآخر.

تعني "عملة حساب العميل" العملة التي يتم احتساب حساب العميل، والتي قد تكون اليورو والدولار الأمريكي أو أي عملة أخرى تقدمها الشركة من وقت لآخر.

يعني "زوج العملات" الشيء أو الأصل الأساسي لمعاملة عقد فروقات على أساس التغير في قيمة عملة مقابل أخرى. يتكون زوج العملات من عملتين (عملة عرض الأسعار والعملة الأساسية) ويظهر مقدار الحاجة إلى عملة عرض السعر لشراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.

تعني "CySEC" الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات، وهي السلطة الإشرافية للشركة.

تعني "قواعد CySEC" القواعد أو اللوائح أو التوجيهات أو الملاحظات الإرشادية أو الآراء أو التوصيات الصادرة عن الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات.

تعني "الأسهل" الرصيد بزيادة أو نقصان أي ربح عائم أو خسارة عائمة والتي تكون مستمدة من الصفقة المعقودة وتُحسب على النحو التالي: الأسهل = الرصيد + الربح العائم - الخسارة العائمة.

تعني "التفاصيل الأساسية" التفاصيل المطلوبة لمتسنى للشركة إيداع الأوامر على سبيل المثال ولكن لا على سبيل الحصر، نوع الأداة المالية، نوع الأمر، نوع الأصل الأساسي، إذا قام العميل بإيداع أمر معلق (حد أو إيقاف) سيحدد العميل السعر المقصود الذي سيتحرك فيه الأمر في السوق وأي وقف خسارة و/أو قبض أرباح، إلخ.

يُقصد بـ"حالة التقصير" المعنى المحدد في الفقرة 14.1 من اتفاقية العميل.

يعني "المستشار الخبير" النظام الميكانيكي للتداول عبر الإنترنت والمصمم لإتمام أنشطة التداول على منصة تداول إلكتروني. ويمكن برمجته لتنبية العميل بفرصة تداول ويمكن من خلاله أيضاً تداول حساب العميل تلقائياً بحيث يدير جميع جوانب عمليات التداول بدءاً من إرسال الأوامر مباشرة إلى المنصة وانتهاءً بضبط وقف الخسارة تلقائياً، ووقف الخسارة المتدرج ومستويات قبض الأرباح.

تعني "الأداة المالية" الأدوات المالية بموجب ترخيص شركة استثمار قبرصية الممنوح للشركة والذي يمكن العثور عليه في

وثيقة "معلومات الشركة".
ينبغي أن يعني "الربح العائم / الخسارة العائمة" في عقد الفروقات الربح الحالي/ الخسارة الحالية على الصفة المعقودة ويُحسب بعروض الأسعار الحالية (مع إضافة أي عمولات أو رسوم إن وجدت).
يعني "حدث القوة القاهرة" ما ورد في الفقرة 27.1 من اتفاقية العميل.
يعني "الهامش الحر" كمية الأموال المتوفرة في حساب العميل، والتي يمكن أن تستخدم لفتح صفقة أو تحديث صفقة معقودة. ويُحسب الهامش الحر على النحو التالي: الأسهم (ناقص) الهامش الضروري [الهامش الحر = الأسهم - الهامش الضروري].
يعني "الهامش التحوطي" لتداول عقود الفروقات الهامش الضروري المطلوب من جانب الشركة لفتح الصفقات المتطابقة وتحديثها.
يعني "الهامش المبدئي" لتداول عقود الفروقات الهامش الضروري المطلوب من جانب الشركة لفتح صفقة. يعني "الوسيط" المعنى المبين في الفقرة 35.1 من اتفاقية العميل.
تعني "خدمات الاستثمار" خدمات الاستثمار بموجب ترخيص شركة استثمار قبرصية الممنوح للشركة والذي يمكن العثور عليه في وثيقة "معلومات الشركة".
تعني "الرافعة المالية" لتداول عقود الفروقات نسبة مقابل حجم المعاملة والهامش المبدئي. تعني نسبة 1: 100 أنه من أجل فتح صفقة، يكون الهامش المبدئي أقل مرة من حجم المعاملات.
تعني "صفقة شراء" لتداول عقود الفروقات صفقة شراء التي تُقدَّر بقيمة إذا زادت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال فيما يتعلق بأزواج العملات: شراء العملة الأساسية مقابل عملة عرض الأسعار.
يعني "لوت" وحدة قياس مقدار المعاملة المحدد لكل أصل أساسي لعقود الفروقات.
يعني "حجم اللوت" عدد الأصول الأساسية في لوت واحد ضمن عقود الفروقات.
يعني "الهامش" أموال الضمان الضرورية لفتح الصفقات المعقودة أو تحديثها في معاملات عقود الفروقات.
يحدث "أمر تغطية الهامش" عندما تخبر الشركة العميل بضرورة إيداع هامش إضافي عندما لا يكون لدى العميل ما يكفي من الهامش لفتح الصفقات المعقودة أو تحديثها.
يعني "مستوى الهامش" لتداول عقود الفروقات النسبة المئوية للأسهم إلى نسبة الهامش الضروري. ويُحسب على النحو التالي: مستوى الهامش = (الأسهم / الهامش الضروري) × 100%. يعني "تداول الهامش" لتداول عقود الفروقات تداول الرافعة المالية في الوقت الذي ربما يقوم فيه العميل بإجراء معاملات بأموال أقل في حساب العميل مقارنةً بحجم المعاملة.
تعني "الصفقات المتطابقة" لتداول عقود الفروقات صفقات البيع والشراء التي لها نفس حجم المعاملة المفتوحة بحساب العميل لنفس عقد الفروقات.
يعني "الهامش الضروري" لتداول عقود الفروقات الهامش الضروري المطلوب من جانب الشركة لتحديث الصفقات المفتوحة.
يعني "الحجم العادي للسوق" لتداول عقود الفروقات الحد الأقصى لعدد وحدات الأصل الأساسي والتي يتم نقلها بواسطة الشركة من أجل تنفيذها.
تعني "الصفقة المفتوحة" أي عقد خيار مفتوح (طلب و/أو وضع) لم يُغلق بعد. فيما يتعلق بتداول عقود الفروقات، قد تكون الصفقة المفتوحة صفقة بيع أو شراء وليست معاملة مكتملة.
يعني "الأمر" تعليمات من العميل للتداول في عقود الفروقات أو كما قد تكون الحالة.
تعني "الأطراف" طرفي اتفاقية المستخدم هذه - أي الشركة والعميل.
تعني "المنصة" الآلية الإلكترونية التي تقوم الشركة بتشغيلها وتحديثها، وتتكون من منصة تداول وأجهزة الكمبيوتر وبرمجيات، وقواعد بيانات وأجهزة اتصالات سلكية ولاسلكية وبرامج ومرافق تقنية، والتي تسهل نشاط تداول العميل في الأدوات المالية عبر حساب العميل.
يعني "الأشخاص المستهدفون سياسيًا": (أ) أشخاصًا عاديين توكل أو أوكلت إليهم وظائف عامة بارزة، أي: رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو الوزراء أو نواب الوزراء أو مساعدهم أو أعضاء البرلمانات أو أعضاء المحاكم العليا والمحاكم الدستورية أو الهيئات القضائية رفيعة المستوى الأخرى التي لا تخضع قراراتها للاستئناف، إلا في ظروف استثنائية أو أعضاء المحاكم من المدققين أو من مجالس إدارات البنوك المركزية؛ أو السفراء أو القائمين بأعمالهم أو كبار الضباط في القوات المسلحة أو الهيئات الإدارية أو هيئات الإدارة أو الهيئات الرقابية بالشركات المملوكة للدولة. ينبغي فهم أن من لا يندرج تحت

الفئات المبينة أعلاه يشمل الطبقة المتوسطة أو الصغرى من المسؤولين. وعلاوة على ذلك، عندما يتوقف التعهد لشخص بوظيفة عامة بارزة بالمعنى المقصود في التعريف المذكور أعلاه لمدة سنة واحدة على الأقل في أي بلد، فلا يجوز اعتبار هؤلاء الأشخاص ضمن الأشخاص المستهدفين سياسياً.

(ب) يندرج أفراد الأسرة من الدرجة الأولى لهؤلاء الأشخاص على النحو المبين في التعريف أ، أي: الزوج؛ وأي شريك يعتبره القانون الوطني معادلاً للزوج؛ والأبناء وأزواجهم أو شركائهم؛ والآباء والأمهات.

(ج) الأشخاص المعروف قريبهم من هؤلاء الأشخاص على النحو المبين في التعريف أ، أي: أي شخص عادي معروف بأنه صاحب منفعة مشتركة من الكيانات القانونية أو الترتيبات القانونية، أو أي علاقات تجارية أخرى وثيقة، مع الشخص المشار إليه في التعريف أ؛ أو أي شخص عادي يتمتع بملكية منفعة وحيدة لكيان قانوني أو ترتيب قانوني معروف بأنه تم إعداده فعلياً لصالح الشخص المشار إليه في التعريف أ.

يعني "العميل المهني" "العميل المهني" لأغراض قواعد الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات، كما هو محدد في وثيقة "سياسة تصنيف العملاء".

يعني "مستوى الأمر" لتداول عقود الفروقات السعر المشار إليه في الأمر.

يعني "عرض الأسعار" معلومات السعر الحالي للأصل الأساسي المحدد، في استمارة أسعار البيع والشراء.

تعني "عملة عرض الأسعار" العملة الثانية في زوج العملات التي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها مقابل العملة الأساسية.

تعني "أساس عرض الأسعار" فيما يتعلق بتداول عقود الفروقات معلومات تدفق عرض الأسعار المخزنة على الخادم.

يعني "تدفق عرض الأسعار" تدفق عرض الأسعار في المنصة لكل عقد فروقات.

يعني "عميل التجزئة" "عميل التجزئة" لأغراض قواعد الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات، كما هو محدد في وثيقة "سياسة تصنيف العملاء".

تعني "الخدمات" تلك الخدمات التي تقدمها الشركة للعميل بموجب هذه الاتفاقية، على النحو المبين في الفقرة 6.1.

من اتفاقية العميل.

تعني "صفقة بيع" لتداول عقود الفروقات صفقة البيع التي تقدر بقيمة إذا نقصت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال فيما يتعلق بأزواج العملات: بيع العملة الأساسية مقابل عملة عرض الأسعار. الصفقة الشراء هي عكس صفقة البيع.

يعني "انزلاق الأسعار" الفرق بين السعر المتوقع للصفقة في عقود الفروقات، والسعر الذي يتم إنجاز الصفقة به فعلياً. غالباً ما يحدث انزلاق الأسعار أثناء فترات التقلب العالي للأسعار (على سبيل المثال بسبب الأحداث الإخبارية) بوضع أمر بسعر محدد من المستحيل تنفيذه، عندما يتم استخدام أوامر السوق، وأيضاً عند تنفيذ الأوامر الكبيرة عندما لا يكون هناك ما يكفي من الفائدة بمستوى الأسعار المرغوب للحفاظ على السعر المتوقع للتداول.

يعني "الفرق بين سعري العرض والطلب" لتداول عقود الفروقات الفرق بين سعر البيع والشراء للأصل الأساسي في عقود الفروقات في نفس اللحظة.

تعني "المقايضة أو عمولة التبييت" لتداول عقود الفروقات الفائدة المضافة أو المخصومة لاقتناء صفقة مفتوحة طوال الليل.

"حساب عميل بدون مقايضة بخصوص التداول" هو نوع من حساب العميل المتوفر لتداول عقد فروقات وورد معناه في الفقرة

10 من الملحق 1. يعني "وقف الخسارة المتدرج" لتداول عقود الفروقات أمر إيقاف الخسارة المحدد عند مستوى مئوي أدنى

من سعر السوق - لصفقة شراء. يتم ضبط سعر وقف الخسارة المتدرج مع تقلبات الأسعار. يُعيّن أمر وقف الخسارة المتدرج

للبيع سعر الإيقاف عند مبلغ محدد أقل من سعر السوق مع مقدار "الخسارة المتدرجة" المرفق. مع ارتفاع الأسعار في السوق،

يرتفع سعر الإيقاف بواسطة مبلغ وقف الخسارة، ولكن إذا انخفض سعر زوج العملات، فلن يتغير سعر إيقاف الخسارة، ويتم

إرسال أمر سوق عندما بلوغ سعر الإيقاف.

تعني "المعاملة" المعاملة الخاصة بالعميل في عقود الفروقات.

يعني "حجم الصفقة" لتداول عقود الفروقات حجم اللوت مضروباً في عدد اللوات.

يعني "الأصل الأساسي" الكائن أو الأصل الأساسي في عقود الفروقات والذي قد يكون زوج عملات أو عقوداً مستقبلية أو

معادن أو مؤشرات أسعار أسهم أو أوراقاً مالية أو سلع أو وفقاً لما تحدده الشركة من وقت لآخر ويكون متوفراً على موقعها الإلكتروني.

يعني "السوق الأساسي" السوق المرتبط حيث يتم تداول أصل أساسي لعقود فروقات.
يعني "الموقع الإلكتروني" موقع الشركة على الإنترنت www.alvexo.com والتي تقوم الشركة بتحديثه من وقت لآخر.
يُقصد بـ"الإشعار الخطي" المعنى المبين في الفقرة 23.3 و 23.4 من اتفاقية العميل. 2.2. الكلمات التي تشير إلى صيغة المفرد تشير أيضاً إلى الجمع والعكس صحيح. الكلمات التي تشير إلى المذكر تشير أيضاً إلى المؤنث والعكس صحيح. الكلمات التي تدل على أشخاص تشمل الشركات والشراكات والهيئات الفردية الأخرى وجميع الكيانات القانونية الأخرى والعكس صحيح.

2.3. تم وضع عناوين الفقرات لتسهيل استخدامها كمرجع فقط.
2.4. أي مرجع يشير إلى أي تشريع أو لائحة أو قانون فإنه يشير إلى التشريع أو اللائحة أو القانون بصيغته المعدلة، أو المضافة أو الموحدة أو المُعاد تشريعها أو المستبدلة من وقت لآخر، أو كل الإرشادات أو التوجيهات أو الأدوات القانونية أو اللوائح أو الأوامر الصادرة بمقتضى أي أحكام قانونية تم تجديدها أو تعديلها أو تعديلها.

3. التطبيق والبدء

3.1. بعد قيام العميل بملء وإرسال استمارة طلب فتح حساب جنباً إلى جنب مع جميع الوثائق المطلوبة لتأكيد الهوية والمطلوبة من قبل الشركة لإجراء عمليات التحقق الداخلية الخاصة بها، سترسل الشركة له إشعار يبلغه بما إذا كان قد تم قبول كعميل للشركة أو لا. من المفهوم أن الشركة غير مطالبة (وربما تكون غير قادرة في ظل اللوائح المعمول بها) بقبول شخص باعتباره عميلاً حتى يتم إيراد جميع الوثائق المطلوبة منه إلى الشركة، على أن تكون صحيحة وأن يكون العميل قد قام بإكمالها وأن تكون جميع عمليات التحقق الداخلية للشركة (بما في ذلك لا على سبيل الحصر تحقيقات مكافحة غسل الأموال، واختبارات الملاءمة والصلاحية حسبما قد تكون الحالة) مرضية. ومن المفهوم أيضاً أن الشركة تحتفظ بحقها في فرض شروط إضافية للعناية الواجبة لقبول العملاء المقيمين في بلدان معينة.
3.2. تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وتبدأ عند استلام العميل لإشعار مُرسل من جانب الشركة تخبره فيه بأنه قد تم قبوله من جانب الشركة كعميل أو أنه قد تم فتح حساب تداول له.

4. تصنيف العميل

4.1. وفقاً للوائح المعمول بها يجب على الشركات تصنيف عملائها ضمن واحدة من الفئات التالية: عميل تجزئة أو عميل مهني أو مؤهل. يعتمد التصنيف على المعلومات المقدمة من العميل في استمارة طلب فتح الحساب ووفقاً لطريقة التقسيم حسبما ورد شرح هذه الطريقة بموجب وثيقة "سياسة تصنيف العملاء". وبقبول هذه الاتفاقية، فإن العميل يقبل تطبيق هذه الطريقة. ستقوم الشركة بإبلاغ العميل بشأن تصنيفه وفقاً للوائح المعمول بها. يمتلك العميل الحق في طلب تصنيف مختلف.
4.2. يقبل العميل أنه عند تصنيف العميل والتعامل معه، فإن الشركة ستعتمد على دقة واكتمال وصحة المعلومات المقدمة من جانب العميل في استمارة طلب فتح الحساب ويحمل العميل مسؤولية إبلاغ الشركة كتابةً إذا تغيرت هذه المعلومات في أي وقت لاحق.
4.3. المفهوم أن الشركة تمتلك حق مراجعة تصنيف العميل وتغيير تصنيفه إذا كان هذا ضرورياً (وفقاً للوائح المعمول بها).

5. التقييم

5.1. من أجل توفير خدمة استقبال ونقل وتنفيذ أوامر العميل، تلتزم الشركة بموجب اللوائح المعمول بها الحصول على معلومات من العميل أو العميل المحتمل بشأن علمه وخبرته في مجال الاستثمار المرتبط بنوع الخدمة أو الأداة المالية المحددة المقدمة أو المطلوبة، وذلك لتمكين الشركة من تقييم ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة للعميل أو لا. عندما يختار العميل أو العميل المحتمل عدم تقديم المعلومات المتعلقة بمعرفته وخبرته، أو يوفر معلومات غير كافية بشأن معرفته وخبرته، فإن الشركة لن تكون قادرة على تحديد ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية المقدمة له مناسبة أو لا. على الشركة أن تفترض أن المعلومات المقدمة بشأن معرفة العميل وخبرته هي معلومات دقيقة وكاملة ولا توجد هناك مسؤولية على الشركة تجاه العميل إذا كانت هذه المعلومات غير كاملة أو مضللة أو تغيرت أو أصبحت غير دقيقة وسوف تقوم الشركة بإجراءاتها من الالتزامات بموجب اللوائح المعمول بها، ما لم يُبلغ العميل عن تلك التغييرات.

6. الخدمات

6.1. ينطوي التداول مع الشركة على توفير الاستثمارات والخدمات المساعدة التالية من الشركة للعميل، مع مراعاة التزامات العميل بموجب الاتفاقية قيد التنفيذ:
(أ) تقدم الشركة استقبال ونقل أوامر العميل في الأدوات المالية من وقت لآخر.
(أ) تقدم الشركة تنفيذ الأوامر في الأدوات المالية من وقت لآخر.
(ج) إدارة النقدية / الضمانات، وفقاً للفقرة 16 من هذه الوثيقة.
(د) خدمات العملات الأجنبية المقدمة مرتبطة بتوفير خدمة الاستقبال والنقل الواردة في الفقرة 6.1. (أ) و(ب).

6.2. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة تقدم خدماتها فيما يتعلق بمختلف الأدوات المالية. ومع ذلك، لا يُسمح للعميل بالتداول إلا في واحدة أو بعض من تلك الأدوات المالية فقط.
6.3. من المفهوم أنه عند التداول في عقود الفروقات، لن تحتفظ الشركة بأي أدوات مالية تخص العميل، ولن توفر إمكانية حفظ وإدارة الأدوات المالية لحساب العميل أو حراسته.

7. المشورة والشرح

7.1. لن تقدم الشركة المشورة للعميل عن مزايا أمر معين أو منحه أي شكل من أشكال المشورة في مجال الاستثمار ويقر العميل بأن الخدمات لا تشمل تقديم المشورة في مجال الاستثمار في الأدوات المالية أو الأسواق الأساسية أو الأصول الأساسية. العميل وحده هو من سيقدر كيفية التعامل مع حسابه وإيداع الأوامر واتخاذ القرارات ذات الصلة على أساس حكمه.
7.2. لن يكون هناك أي التزام على الشركة بتزويد العميل بأي مشورات قانونية أو ضريبية أو أي مشورات أخرى متعلقة بأي معاملة. قد يرغب العميل في الحصول على مشورة مستقلة قبل الدخول في معاملة.
7.3. يجوز للشركة، من وقت لآخر وفقاً لتقديرها، تزويد العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها على شبكة الانترنت أو توفرها للمشاركين عبر موقعها على شبكة الانترنت أو غير ذلك) بالمعلومات، أو الأخبار، أو شرح السوق أو غيرها من المعلومات ولكن ليس كجزء من خدماتها المقدمة للعميل. وحيثما يتم ذلك:
(أ) لن تكون الشركة مسؤولة عن مثل هذه المعلومات.
(ب) لا تعطي الشركة أي تمثيل أو ضمان أو تضمن دقة هذه المعلومات أو صحتها أو اكتمالها وكذلك لا تعطي ضماناً للنتائج الضريبية أو النتائج القانونية المترتبة على أي معاملة ذات صلة.
(أ) يتم توفير هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من صنع قراراته الاستثمارية الخاصة ولا ترقى إلى المشورة في مجال

الاستثمار أو الترقيات المالية غير المرغوب فيها للعميل.
(ب) إذا كانت الوثيقة تحتوي على قيود مفروضة على شخص أو فئة أشخاص تم توجيه هذه الوثيقة لهم أو لمن تم توزيعها عليهم، يقر العميل بأنه لن يمررها لأي شخص أو فئة أشخاص من هذا القبيل.
(ج) يقبل العميل أنه قبل الإيفاد، قد تتصرف الشركة بناءً عليه بنفسها لاستغلال المعلومات التي يستند إليها. لا تقدم الشركة تمثيلات اعتباراً من وقت الاستلام من قبل العميل، ولا يمكنها ضمان تلقيه لهذه المعلومات في نفس الوقت كالعملاء الآخرين.

7.4. من المفهوم أن شرح السوق أو الأخبار أو غيرها من المعلومات المقدمة أو المتوفرة من قبل الشركة تخضع للتغيير ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار.

8. المنصة

8.1. مع مراعاة التزامات العميل بموجب الاتفاقية قيد التنفيذ، فإن الشركة بموجب هذه الاتفاقية تمنح العميل ترخيصاً محدوداً، غير قابل للتحويل وغير حصري وقابل للاسترداد بالكامل، لاستخدام المنصة (المنصات) (بما في ذلك الاستخدام إذا كان الموقع الإلكتروني وأي برامج قابلة للتنزيل متوفرة من وقت لآخر) من أجل إيداع أمر في أداة مالية (أدوات) مالية معينة. يجوز للشركة استخدام برامج مختلفة اعتماداً على الأداة المالية.

8.2. تمتلك الشركة الحق في إغلاق المنصة (المنصات) في أي وقت لأغراض الصيانة دون إشعار مسبق للعميل، وسوف يتم ذلك في عطلة نهاية الأسبوع فقط، ما لم يكن ملائماً أو في الحالات العاجلة. في هذه الحالات، لن يكون بالإمكان الوصول إلى المنصة (المنصات).

8.3. العميل وحده هو المسؤول عن توفير وصيانة المعدات المتوافقة اللازمة للوصول واستخدام المنصة (المنصات)، والتي تضم ما لا يقل عن جهاز كمبيوتر شخصي أو هاتف محمول أو كمبيوتر لوحي واحد (اعتماداً على المنصة المستخدمة)، واتصال بشبكة الإنترنت بأي وسيلة سواء عبر الهاتف أو غيرها من خطوط الوصول. يعد الوصول إلى الإنترنت سمة أساسية ويكون العميل وحده مسؤولاً عن أي رسوم ضرورية من أجل الاتصال بالإنترنت.

8.4. يمثل العميل ويضمن أنه قام بتثبيت وتنفيذ الوسائل المناسبة للحماية التي تتعلق بأمن وسلامة جهاز الكمبيوتر خاصته أو هاتفه المحمول أو الكمبيوتر اللوحي لديه وأنه اتخذت الإجراءات المناسبة لحماية نظامه من فيروسات الكمبيوتر أو غيرها من البرامج الضارة أو المواد غير مناسبة أو الأجهزة أو المعلومات أو البيانات التي يحتمل أن تضر بالموقع الإلكتروني للشركة أو المنصة (المنصات) أو الأنظمة الأخرى للشركة. كما يتعهد العميل أيضاً بحماية الشركة من أي عمليات نقل غير مشروعة لفيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد أو البرامج أو الأجهزة الضارة المماثلة للمنصة (المنصات) من حاسوبه الشخصي أو هاتفه المحمول أو جهاز الكمبيوتر اللوحي الخاص به.

8.5. لن تكون الشركة مسؤولة قانونياً عن عطل نظام جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل أو هاتفه المحمول أو الكمبيوتر اللوحي لديه أو فشل أو تدمير و / أو تهيئة سجلاته وبياناته. وعلاوة على ذلك، لن تتحمل الشركة مسؤولية تأخر العميل وأي شكل آخر من مشاكل سلامة البيانات والناجمة عن تكوين الأجهزة أو سوء الإدارة.

8.6. لن تكون الشركة مسؤولة قانونياً عن أي من هذه الاضطرابات أو التأخيرات أو المشكلات في أي اتصال تواجه العميل عند استخدام المنصة (المنصات).

8.7. يتم إيداع الأوامر مع الشركة بالمنصة (المنصات)، مع استخدام بيانات الوصول من خلال جهاز الكمبيوتر الشخصي المتوافق الخاص بالعميل المتصل بالإنترنت. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة سيكون لها الحق في الاعتماد على

والتصرف بناءً على أي أمر يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول بالمنصة (المنصات) أو عبر الهاتف، دون توجيه مزيد من الاستفسار للعميل وتلك الأوامر ستكون ملزمة للعميل.

9. الملكية الفكرية

- 9.1. إن المنصة (المنصات) ، وجميع حقوق الطبع والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وعلامات الخدمة والأسماء التجارية ورمز البرنامج، والرموز، والشعارات، والشخصيات، والتخطيطات والأسرار التجارية، والأزرار ونظام الألوان والرسومات وأسماء البيانات هي الملكية الفكرية (IP) الوحيدة والحصرية للشركة أو للأطراف الثالثة وهي محمية بموجب القوانين والمعاهدات المحلية والدولية للملكية الفكرية. لا تنقل هذه الاتفاقية أي ملكية في أو للمنصة (المنصات) ولكن الحق فقط في استخدام المنصة (المنصات) وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية. لا تُشكل هذه الاتفاقية تنازلاً عن حقوق الملكية الفكرية للشركة.
- 9.2. لا يحق تحت أي ظرف من الظروف للعميل أن يخفي أو يزيل أي من حقوق الطبع والنشر أو العلامة التجارية أو أي إشعارات أخرى تخص أي ملكية فكرية للشركة أو موقعها الإلكتروني أو المنصة (المنصات) الخاصة بها.
- 9.3. من المفهوم أن الشركة قد تقدم خدماتها تحت علامات تجارية ومواقع إلكترونية مختلفة. تمتلك الشركة جميع الصور المعروضة على موقعها على الإنترنت والمنصة (المنصات) والبرامج والمواد القابلة للتنزيل. لا يحق للعميل استخدام هذه الصور بأي وسيلة أخرى خلاف الوسيلة المخصصة لذلك.
- 9.4. يُسمح للعميل بتخزين وطباعة المعلومات التي توفرت لديه من خلال موقع الشركة على الإنترنت أو المنصة (المنصات) بما في ذلك الوثائق أو السياسات أو النصوص أو الرسومات أو الفيديو أو الصوت أو رمز البرنامج، أو تصميم واجهة المستخدم أو الشعارات. لا يُسمح للعميل بتغيير أو تعديل أو نشر أو نقل أو توزيع أو إعادة نسخ تلك المعلومات، كلياً أو جزئياً، بأي شكل إلى أي طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة من الشركة.

10. إجراءات محظورة

10.1. يحظر على العميل وبشكل مطلق اتخاذ أي من الإجراءات التالية فيما يتعلق بالمنصة (المنصات):

- (أ) استخدام أي برامج تطبق تحليل ذكاء اصطناعي لأنظمة الشركة و / أو المنصة (المنصات).
- (ب) اعتراض أو مراقبة، أو تعطيل أو تعديل أي اتصال غير موجه للعميل.
- (ج) استخدام أي نوع من أنواع الفيروسات كالعنكبوت والفيروس والدودة وحصان طروادة والقنبلة موقوتة أو أي رموز أو تعليمات الأخرى تم تصميمها لتسويه أو حذف أو إتلاف أو تفكيك المنصة (المنصات) أو نظام الاتصالات أو أي نظام للشركة.
- (د) إرسال أي اتصال تجاري غير مرغوب فيه لا يسمح به القانون المعمول به أو اللوائح المعمول بها.
- (هـ) فعل أي شيء من شأنه أن ينتهك أو قد ينتهك سلامة نظام كمبيوتر الشركة أو المنصة (المنصات) أو يسبب خللاً في النظام (الأنظمة) أو إيقاف تشغيلها.
- (و) الوصول أو إجراء محاولة للوصول بطريق غير مشروع، أو الهندسة العكسية أو التحايل على أي تدابير أمنية تطبقها الشركة على المنصة (المنصات).
- (ز) أي عمل يمكن أن يسمح بوصول أو استخدام غير نظامي أو غير مصرح به للمنصة (المنصات).

10.2. إذا شكت الشركة بشكلٍ معقول في أن العميل قد انتهك أحكام الفقرة 10.1، يحق لها اتخاذ واحد أو أكثر من التدابير المضادة الواردة في الفقرة 14.2 من اتفاقية العميل هذه.

11. السلامة

- 11.1. يوافق العميل على الحفاظ على سرية الوصول إلى البيانات وعدم الكشف عنها أو عن رقم حساب العميل إلى أي شخص ثالث.
- 11.2. على العميل أن يحتفظ ببيانات وصوله. إذا تلقى العميل إخطارًا كتابيًا ببيانات وصوله، فلا بد له من تدمير ذلك الإخطار فورًا.
- 11.3. يوافق العميل على إخطار الشركة فورًا إذا كان يعلم أو يشتبه في أن بيانات وصوله أو رقم حسابه قد تم الكشف عنه لأي شخص غير مصرح به. ستقوم الشركة بعد ذلك باتخاذ الخطوات لمنع أي استخدام آخر لبيانات الوصول هذه وستقوم الشركة بإصدار بيانات وصول بديلة على الفور. لن يكون العميل قادرًا على إيداع أي أمر حتى يحصل على بيانات الوصول المستبدلة.
- 11.4. يوافق العميل على أن يتعاون مع أي تحقيق قد تجريه الشركة بشأن أي سوء استخدام أو الاشتباه بسوء استخدام بيانات الوصول أو رقم حساب العميل.
- 11.5. يقر العميل بأن الشركة لا تتحمل المسؤولية إذا حصل شخص ثالث غير مصرح له على بيانات الوصول، بما في ذلك العناوين الإلكترونية، والاتصالات الإلكترونية، والبيانات الشخصية، وبيانات الوصول ورقم حساب العميل عند نقلها بين الطرفين أو أي طرف آخر باستخدام الإنترنت أو أي من سبل الاتصالات الأخرى أو النشر عبر الإنترنت أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.
- 11.6. إذا تم إبلاغ الشركة من مصدر موثوق بأن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل قد تم الحصول عليه من قبل أطراف ثالثة غير مصرح بها، يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها دون وجود التزام تجاه العميل، إلغاء تنشيط حساب العميل.

12. إيداع وتنفيذ الأوامر

- 12.1. يجوز للعميل إيداع الأوامر بأي من الطرق التالية:
 - (أ) على المنصة (المنصات) باستخدام بيانات وصوله التي أصدرتها الشركة لهذا الغرض، وقدمت جميع التفاصيل الأساسية بشأنها؛ أو
 - (ب) عن طريق مكالمة هاتفية باستخدام بيانات وصوله (على سبيل المثال كلمة مرور الهاتف) التي تزوده برقم حساب التداول وكلمة سر هاتفه اللذين تصدرهما الشركة لهذا الغرض، وأي معلومات تعريف أخرى محددة مطلوبة والتفاصيل الأساسية للأمر، أو
 - (ج) أو عن طريق البريد الإلكتروني من خلال توفير شخص مخول، ومعلومات الهوية وجميع التفاصيل الأساسية للأمر.
- 12.2. سيكون للشركة سيكون لها الحق في الاعتماد على والتصريف بناءً على أي أمر يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول بالمنصة (المنصات) أو عبر الهاتف، دون توجيه مزيد من الاستفسار للعميل وتلك الأوامر ستكون ملزمة للعميل.
- 12.3. الأوامر التي يتم إيداعها عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني من قبل الشركة على نظام التداول الإلكتروني للشركة.
- 12.4. يتم تنفيذ الأوامر وفقًا لسياسة ملخص أفضل مصلحة وتنفيذ الأوامر، وهي ملزمة للعميل.
- 12.5. ستستخدم الشركة جهودًا معقولة لتنفيذ الأمر، ولكن من المتوقع عليه والمفهوم أنه على الرغم من جهود الشركة على نحو معقول، فإن النقل أو التنفيذ قد لا يتحقق دائمًا لأسباب خارجة عن إرادة الشركة.
- 12.6. يمكن إيداع الأوامر خلال ساعات التداول العادية للشركة، وهي متاحة على موقعها على الإنترنت، وفقًا لما يتم تعديله من وقت لآخر.

13. رفض أوامر عميل

- 13.1. مع عدم الإخلال بأي أحكام أخرى هنا، يحق للشركة، في أي وقت وحسب تقديرها، ودون إعطاء أي إخطار أو تفسير للعميل تقييد نشاطه التجاري، أو رفض نقل أو تنفيذ أي أمر للعميل، ولا يملك العميل الحق في المطالبة بأي تعويضات أو أداء محدد أو تعويض من أي نوع من الشركة في أي من الحالات التالية:
- (أ) تعطل اتصال الإنترنت أو الاتصالات.
- (ب) نتيجة لأمر من السلطات التنظيمية أو الإشرافية في قبرص أو أمر محكمة أو سلطات مكافحة التزوير أو سلطات مكافحة غسل الأموال.
- (ج) إذا كانت هناك شكوك حول مدى شرعية الأمر أو صحته.
- (د) وقوع حدث قوة قاهرة.
- (هـ) في حالة حدوث تقصير من العميل.
- (و) إرسال الشركة إخطارًا بإنهاء الاتفاقية مع العميل.
- (ز) رفض نظام الشركة أمرًا بسبب القيود التجارية المفروضة.
- (ح) وقوع ظروف غير عادية في السوق.
- (ط) عدم امتلاك العميل أموال كافية في رصيده للأمر المحدد.

14. حالات التقصير.

- 14.1. كل مما يلي يشكل "حالات تقصير":
- (أ) عدم قيام العميل بأداء أي التزام من جانبه تجاه الشركة.
- (ب) إذا تم تطبيق ما فيما يتعلق بالعميل وفقًا لقانون الإفلاس بقبرص أو أي قانون مماثل في ولاية قضائية أخرى (إذا كان العميل فردًا)، أو في حالة الشراكة، فيما يتعلق بواحد أو أكثر من الشركاء، أو إذا كان شركة، فإن يتم تعيين حارس قضائي، أو وصي، أو حارس إداري أو موظف مماثل، أو إذا كان العميل قد بدأ ينظم ترتيبًا أو ائتمانيًا مع دائني العميل أو أي إجراء مماثل أو مشابه لأي من الموضح أعلاه.
- (ج) عدم قدرة العميل على سداد الديون عند استحقاقها.
- (د) ريثما يتم عمل تمثيل أو ضمان من العميل في الفقرة 29 أو يصبح غير حقيقي.
- (هـ) موت العميل (إذا كان العميل فردًا) أو أعلن غيابه أو أصبح مختلاً عقليًا.
- (و) أي ظرف آخر حيث تعتقد الشركة وبشكل معقول أنه من الضروري أو من المرغوب فيه اتخاذ أي إجراء من تلك المنصوص عليه في الفقرة 14.2.
- (ز) أحد الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 14.2 مطلوب من قبل السلطة التنظيمية المختصة أو الهيئة أو المحكمة.
- (ح) اعتقاد الشركة وبشكل معقول أن العميل يورط الشركة في أي نوع من أنواع الغش أو العمل غير الشرعي أو المخالف للوائح المعمول بها أو تم وضع الشركة في خطر جراء توريطها في أي نوع من أنواع الغش أو العمل غير الشرعي أو المخالف للوائح المعمول بها إذا ما استمرت في تقديم الخدمات للعميل، حتى عندما لا يكون ذلك نتيجة لمخالفات العميل.
- (ط) اعتقاد الشركة وبشكل معقول أن هناك انتهاكًا جسيمًا من جانب العميل للمتطلبات التي وضعها تشريع جمهورية قبرص أو الدول الأخرى التي لها ولاية قضائية على العميل أو أنشطته التجارية، وفق ما يتم تحديده نسبيًا وبحسن النية من جانب الشركة.
- (ي) إذا شكت الشركة في أن العميل مشترك في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تزوير بطاقات أو غيرها من الأنشطة الإجرامية.
- (ك) اشتباه الشركة وبشكل معقول في أن العميل ينفذ إجراء محظورًا على النحو المبين في الفقرة 10.1.
- (ل) اشتباه الشركة وبشكل معقول في أن العميل يجري تداولًا مسيئًا مثل، ولكن ليس على سبيل الحصر، القص، أو السكالبنج، أو البيب هانتنج، أو التحوط، أو إيداع أمر "وقف شراء" أو "وقف بيع" قبل صدور البيانات المالية، أو التحكيم، أو التلاعب، أو مزيج من التلقيمات السريعة أو البطيئة.

- (م) اشتباه الشركة وبشكلٍ معقول أن العميل فتح حسابًا له عن طريق الاحتيال.
(ن) اشتباه الشركة وبشكلٍ معقول أن العميل أجرى تزويرًا أو استخدم بطاقة مسروقة لتمويل حسابه.
14.2. إذا حدث تقصير يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، في أي وقت ودون سابق إخطار كتابي، اتخاذ إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:
(أ) إنهاء هذا الاتفاقية فورًا ودون إخطار مسبق للعميل.
(ب) إلغاء أي صفقات معقدة.
(ج) منع الوصول إلى المنصة (المنصات) منعًا مؤقتًا أو دائمًا أو تعليق أو حظر أي وظائف من وظائف المنصة (المنصات).
(د) منع أو نيد أو رفض نقل أو تنفيذ أي أمر من أوامر العميل.
(هـ) تقييد النشاط التجاري للعميل.
(و) في حالة الغش، إرجاع الأموال إلى المالك الحقيقي أو وفقًا لتعليمات سلطات إنفاذ القانون في البلد المعني.
(ز) إلغاء أو إرجاع أي أرباح مكتسبة من خلال التداول المسمى أو تطبيق الذكاء الاصطناعي في حساب العميل.
(ح) اتخاذ الإجراءات القانونية لتعويض أي خسائر تعرضت لها الشركة.

15. تأكيدات التداول

- 15.1. على الشركة تزويد العميل بتقارير وافية على أوامره. ولهذا السبب، فإن الشركة ستزود العميل بوصول مباشر إلى حسابه عبر المنصة (المنصات) المستخدمة من جانب العميل، والتي سوف توفر له المعلومات الكافية من أجل الامتثال لقواعد الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات فيما يخص متطلبات إبلاغ العميل.
15.2. إذا كان العميل يمتلك سببًا للاعتقاد بأن التأكيد خاطئ أو إذا لم يتلقى العميل أي تأكيد عندما يجب عليه تلقي ذلك، ينبغي على العميل الاتصال بالشركة في غضون عشرة أيام من تاريخ إرسال الأمر للشركة أو من التاريخ المفترض أنه كان من الواجب إرسال التأكيد فيه (في حال لم يكن قد تم إرسال التأكيد). إذا لم يُبد العميل أي اعتراضات خلال هذه الفترة، فيعتبر المحتوى مصدقًا عليه ويعتبر قاطعًا.

16. قواعد تسليم أموال العميل

- 16.1. ستقوم الشركة بوضع أي أموال يتلقاها العميل على الفور في حساب واحد منفصل أو أكثر مع مؤسسات مالية موثوق بها (على سبيل المثال، سمسار وسيط أو بنك أو سوق أو وكيل تسوية، غرفة مقاصة أو سوق موازية) وسيتم فصل أموال العملاء عن المال الخاص للشركة والذي لا يمكن استخدامه في سياق أعمالها.
16.2. يجوز للشركة الاحتفاظ بأموال العميل وأموال العملاء الآخرين في نفس الحساب (حساب جامع).
16.3. يجب ألا تدفع الشركة للعميل أي فائدة مكتسبة على أموال العميل (عدا الأرباح المكتسبة من خلال الصفقات التجارية من حساب (حسابات) العميل بموجب هذه الاتفاقية) ويتنازل العميل عن كل حقوقه في الفائدة.
16.4. يجوز للشركة إيداع أموال العميل في ودائع لليلة واحدة وسيتم السماح بالاحتفاظ بأي فائدة.
16.5. يجوز للشركة إيداع أموال العميل مع طرف ثالث (على سبيل المثال، سمسار وسيط أو بنك أو سوق أو وكيل تسوية، أو غرفة مقاصة أو سوق موازية) والذي قد يكون له فائدة أمنية أو امتياز أو حق مقاصة فيما يتعلق بذلك المال.
16.6. يمكن الاحتفاظ بأموال العميل نيابةً عنه مع سمسار وسيط أو بنك أو سوق أو وكيل تسوية، أو غرفة مقاصة أو سوق موازية موجودة داخل أو خارج قبرص أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية. سيكون النظام القانوني والتنظيمي الذي ينطبق على أي شخص من هذا القبيل خارج قبرص أو خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية مختلفًا عن ذلك الذي في قبرص وفي حالة الإعسار المالي أو حالة مشابهة لهذا الشخص، يمكن أن تأخذ أموال العميل صفةً مختلفةً في التعامل عن تلك التي من شأنها أن تُطبق إذا تم الاحتفاظ بالمال في حساب منفصل في قبرص. لن تكون الشركة مسؤولة عن إيفاء جميع الديون أو عن الفعل أو

الإهمال من جانب أي طرف الثالث مشار إليه في هذه الفقرة.

16.7. يجوز للطرف الثالث الذي ستمرر له الشركة المال الاحتفاظ به في حساب جامع وقد لا يكون من الممكن تمييزه عن أموال العميل، أو مال الطرف الثالث. في حال الإعسار المالي أو أي إجراءات أخرى مماثلة فيما يتعلق بهذا الطرف الثالث، يجوز للشركة أن تدعي مجرد ادعاء وهو غير مضمون ضد الطرف الثالث نيابةً عن العميل، وسيتعرض العميل لخطر أن الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث قد تكون غير كافية لتلبية مطالب العميل وفق الادعاءات فيما يتعلق بالحساب ذات الصلة. لا تتحمل الشركة أي قدر من المسؤولية أو الالتزامات عن أي خسائر ناتجة عن ذلك.

16.8. الشركة عضو في صندوق تعويض المستثمرين (ICF). لذلك، اعتمادًا على تصنيف العميل، قد يكون من حق العميل الحصول على تعويض من صندوق تعويض المستثمر في حال عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. يوجد المزيد من التفاصيل في وثيقة الشركة التي تحمل الاسم "صندوق تعويض المستثمرين".

16.9. من المتوقع عليه أن الشركة لها الحق في نقل أموال العميل إلى الورثة والمتنازل لهم أو المحوّل إليهم أو المشتريين، بإشعار خطي مسبق قبل 15 يومًا إلى العميل طبقًا لأغراض الفقرة 34.2. من اتفاقية العميل.

17. الحسابات وعمليات الإيداع والسحب الخاصة بالعميل

- 17.1. تفتح الشركة حسابًا واحدًا أو أكثر للعميل ليتسنى له إيداع أو امره ولا سيما الأدوات المالية.
- 17.2. من المتوقع عليه والمسلم به أن أنواع حسابات العملاء المختلفة التي تقدمها الشركة وخصائص تلك الحسابات موجودة على الموقع الإلكتروني وتخضع للتغيير وفقًا لتقدير الشركة ووفقًا للفقرة 25 الواردة هنا.
- 17.3. يتم تنشيط حساب العميل عند إيداع العميل للحد الأدنى الأولي للإيداع، كما هو محدد وموصى به من جانب الشركة ووفقًا لتقديرها من وقت لآخر. قد يختلف الحد الأدنى الأولي للإيداع ووفقًا لنوع الحساب المقدم للعميل.
- 17.4. يمكن للعميل إيداع أموال في حسابه في أي وقت خلال مدة هذه الاتفاقية على الأقل إن يكون المبلغ € 100 أو \$100. وستتم عمليات الإيداع وفق الأساليب وبالعملات المقبولة من قبل الشركة من وقت لآخر. يتم عرض معلومات مفصلة عن خيارات الإيداع على الموقع الإلكتروني.
- 17.5. يكون للشركة الحق في أن تطلب من العميل في أي وقت أي وثائق لتأكيد مصدر الأموال المودعة في حساب العميل. يكون للشركة الحق في رفض إيداع العميل إذا كانت الشركة غير راضية عن مشروعية مصدر أصول الأموال.
- 17.6. إذا كان العميل يُودع وديعة، فيتعين على الشركة إضافة رصيد إلى حساب العميل ذي الصلة وفق مقدار المال الذي تلقته الشركة خلال يوم عمل الواحد في اليوم التالي لتصفية المبلغ في الحساب المصرفي للشركة.
- 17.7. إذا لم يتم إيداع الأموال التي أرسلها العميل في حسابه ريثما كان من المقترض ذلك، يجب على العميل أن يخطر الشركة ويطلب منها إجراء تحقيق مصرفي بشأن التحويل. يوافق العميل على دفع أي رسوم تحقيق وخصمها من حساب العميل أو تدفع مباشرةً للبنك الذي يتولى التحقيق. يتفهم العميل ويوافق على أنه من أجل إجراء التحقيق يتوجب عليه تزويد الشركة بالوثائق والشهادات المطلوبة.
- 17.8. على الشركة إجراء عمليات سحب أموال العميل عند تلقي الشركة طلبًا ذا صلة من العميل وبالطريقة المقبولة لدى الشركة من وقت لآخر.
- 17.9. عند تلقي الشركة تعليمات من العميل بسحب أموال من حسابه، تقوم الشركة بدفع المبلغ المذكور خلال ثلاثة (3) أيام عمل، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- (أ) تتضمن تعليمات السحب جميع المعلومات المطلوبة،
(ب) التعليمات تتمثل في عمل تحويل إلى الحساب الأصلي (سواء كان ذلك على حساب البنك، أو حساب نظام الدفع، إلخ) الذي تم إيداع الأموال منه في الأساس في حساب العميل أو بناءً على أمر العميل لحساب مصرفي تابع للعميل،
(ج) أن ينتمي الحساب- الذي يحول إليه المال- إلى العميل.
(د) على الأقل مبلغ السحب يجب ان يتجاوز مبلغ €100 او \$100 .
(هـ) في لحظة الدفع، يتجاوز رصيد العميل المبلغ المحدد في التعليمات بما في ذلك سحب جميع رسوم الدفع،
(و) لا يوجد حدث قوة قاهرة يحظر الشركة من إنفاذ عملية السحب.
(ز) يرجى ملاحظة أن فشل العميل في إتمام إجراءات العناية الواجبة للشركة بما في ذلك جميع الوثائق المطلوبة لرضا الشركة التام قد يؤثر على قدرة العميل على سحب أي من و/أو جميع أمواله.
(ي) إذا قمت بتقديم طلب سحب مبلغ معين من حسابك ولم تكن الشركة قادرة على تنفيذ السحب مالم يتم إغلاق بعض و/أو جميع الصفقات المفتوحة، فإن الشركة لن تقوم بالاستجابة للطلب حتى تقوم بإغلاق صفقات كافية تسمح للشركة بتنفيذ السحب .

17.10. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة لن تقبل مدفوعات إلى طرف ثالث أو مجهولة في حساب العميل، ولن تُقدم على إجراء سحب إلى أي طرف ثالث أو إلى حساب مجهول.

17.11. تحتفظ الشركة بالحق في الرفض وبشكل معقول أمر سحب للعميل يطلب طريقة تحويل محددة وتمتلك الشركة الحق في تقديم اقتراح بديل.

17.12. سيتحمل العميل جميع رسوم الدفع والنقل للأطراف الثالثة وتقوم الشركة بخصم هذه الرسوم من حساب العميل المرتبط.

17.13. يمكن للعميل إرسال طلب تحويل داخلي للأموال إلى حساب عميل آخر محتفظ له به مع الشركة. تخضع التحويلات الداخلية لسياسة الشركة من وقت لآخر.

17.14. على الشركة رد الأموال الناتجة عن خطأ الشركة أثناء تحويلها للمال إلى العميل. ومن المفهوم أنه إذا أخطأ العميل عند تزويد الشركة بتعليمات التحويل، فلن تكون الشركة قادرة على تصحيح الخطأ وربما يعاني العميل من الخسائر.

حسابات العميل الخاملة والساكنة 18.

18.1. إذا كان حساب العميل خاملاً لمدة شهر أو أكثر (أي ليس هناك تداول أو ليس هناك أي صفقات معقودة ولا يوجد سحب أو إيداع في حساب العميل)، سيتحمل العميل رسوم التحديث الشهري وهي 10 دولارات أو 10 يورو (اعتماداً على عملة التداول في الحسابات) والتي قد تكون مختلفة طبقاً لأنواع المختلفة لحسابات العميل أو الأداة المالية.

18.2. إذا كان حساب العميل خاملاً لمدة سنة أو أكثر من ذلك، وبعد إخطار العميل على آخر عنوان معروف له، تحتفظ الشركة بحقها في إغلاق حساب العميل وجعله ساكناً. ينبغي أن يبقى المال في الحساب الساكن مملوكاً للعميل ويجب على الشركة إدراجه في السجلات والاحتفاظ بها وإعادة هذه الأموال بناءً على طلب العميل في أي وقت بعد ذلك.

حق الحجز حتى الوفاء بالدين 19.

19.1. تمتلك الشركة حق عام بالحجز حتى الوفاء بالدين على جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو مؤسساتها أو الشركات التابعة لها نيابةً عن العميل حتى يدفع ما عليه من التزامات.

التصفية وإجراء المقاصة. 20.

20.1. إذا كان المبلغ الإجمالي الذي يدفعه العميل يساوي المبلغ الإجمالي المستحق للشركة، يتم دفع المقاصة تلقائيًا للالتزامات المتبادلة وإلغاء بعضها البعض. 20.2. إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق من طرف واحد يتجاوز المبلغ الإجمالي المستحق للطرف الآخر، فإنه ينبغي على الطرف الذي له المبلغ الإجمالي الأكبر دفع الفائض إلى الطرف الآخر وسيتم استيفاء ورد جميع الالتزامات اللازمة للدفع. 20.3. للشركة الحق في الجمع بين كل أو أي حسابات مفتوحة للعميل تحت اسم العميل وتعزيز الأرصدة في مثل هذه الحسابات وإجراء مقاصة لمثل هذه الأرصدة في حال إنهاء الاتفاقية.

الرسوم والضرائب والعوض. 21.

21.1. يخضع تقديم الخدمات من جانب الشركة لدفع رسوم مثل رسوم السمسرة والعمولات والخدمات الخاصة وغيرها من الرسوم الموجودة بجدول رسوم الشركة على الموقع الإلكتروني للشركة.
21.2. من المتوقع عليه والمفهوم أن العميل هو وحده المسؤول عن جميع الإبداعات وعوائد الضرائب والتقارير التي ينبغي تقديمها إلى أي سلطة ذات صلة، سواء كانت حكومية أو غير ذلك، ودفع جميع الضرائب (بما في ذلك ولكن لا على سبيل الحصر أي تحويل أو قيمة ضرائبية مضافة)، والتي تنشأ عن أو تتعلق بنشاط التداول مع الشركة.
21.3. يتعهد العميل بدفع جميع نفقات الطوابع المتعلقة بهذه الاتفاقية وأي وثائق قد تكون مطلوبة لإنجاز المعاملات بموجب هذه الاتفاقية.
21.4. إذا قامت الشركة بدفع أو استقبال أي رسوم أو عوض لإدخال العميل، وجب عليها إخطار العميل وفقًا للوائح المعمول بها.

اللغة. 22.

22.1. اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية ويتوجب على العميل أن يقرأ دائمًا في الموقع الإلكتروني الرئيسي ويرجع إليه بشأن جميع المعلومات والإيضاحات حول الشركة وأنشطتها. وتكون الترجمة أو المعلومات التي تقدم بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية لأغراض إعلامية فقط ولا تلزم الشركة أو لها أي أثر قانوني على الإطلاق، ولا تقع على الشركة أي مسؤولية أو تبعية بشأن صحة المعلومات الواردة فيها.

الاتصالات والإخطارات الخطية. 23.

23.1. ما لم يتم توفير عكس ما جاء على وجه التحديد في هذه الاتفاقية، فإنه يجب إرسال أي إخطار أو طلب أو وسيلة اتصال يريد العميل تقديمها للشركة بموجب هذه الاتفاقية إلى عنوان الشركة أدناه (أو إلى أي عنوان آخر يمكن للشركة من وقت لآخر تحددته للعميل من أجل هذا الغرض) وذلك عن طريق البريد الإلكتروني، أو البريد العادي حال الإرسال من داخل قبرص، أو البريد الجوي حال الإرسال من خارج قبرص، أو خدمة البريد التجاري السريع، ولن يتم اعتباره مستلمًا إلا عندما تتسلمه الشركة بالفعل على العنوان التالي:
العنوان: 1, Agias Fylaxeos street, 3025 Limassol, Cyprus
البريد الإلكتروني: support@alvexo.com

23.2. ومن أجل التواصل مع العميل، يجوز للشركة استخدام أي من الطرق التالية: البريد الإلكتروني أو برامج البريد الإلكتروني الداخلي أو الهاتف أو البريد أو خدمة البريد التجاري السريع أو البريد الجوي أو موقع الشركة على الإنترنت.
23.3. تعتبر وسائل الاتصال التالية إخطارًا خطيًا من الشركة للعميل: البريد الإلكتروني، برامج البريد الإلكتروني الداخلي أو البريد أو خدمة البريد التجاري السريع أو البريد الجوي أو موقع الشركة على الإنترنت.
23.4. تعتبر وسائل الاتصال التالية إخطارًا خطيًا من العميل للشركة: البريد الإلكتروني أو البريد العادي أو البريد الجوي أو البريد التجاري السريع.

- 23.5. دون الإخلال بأحكام الفقرة 23.9، أي اتصالات يتم إرسالها إلى أي من الطرفين (وثائق أو إخطارات أو تعزيزات أو بيانات أو تقارير وما إلى ذلك)، حسب مقتضى الحال، تعتبر مستلمة:
- (أ) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني، في غضون ساعة واحدة بعد إرسالها شريطة أن تكون غادرت صندوق الصادر الخاص بالمرسل.
- (ب) إذا تم الإرسال عن طريق بريد داخلي خاص بالمنصة، فيكون بعد إرساله مباشرةً.
- (ج) إذا تم الإرسال عن طريق الفاكس، فيكون عند استلام المرسل لتقرير الإرسال من آلة الفاكس لتأكيد استلام رسالة بواسطة جهاز الفاكس الخاص بالمستلم.
- (د) إذا تم الإرسال عن طريق الهاتف، فيكون بمجرد انتهاء المكالمات الهاتفية.
- (هـ) إذا تم الإرسال عن طريق البريد العادي، فيكون بعد سبعة أيام من تاريخ الإرسال.
- (و) إذا تم الإرسال عبر خدمة البريد التجاري السريع، فيكون في تاريخ التوقيع على وثيقة استلام هذا الإخطار.
- (ز) إذا تم الإرسال بواسطة البريد الجوي، فيكون في يوم الثامن من العمل بعد تاريخ التوزيع.
- (ح) إذا تم النشر نشر على موقع الشركة، فيكون في غضون ساعة واحدة بعد النشر.
- 23.6. ومن أجل التواصل مع العميل، ستستخدم الشركة تفاصيل الاتصال المقدمة من العميل عند فتح حساب العميل أو تحديثه في وقت لاحق. وبالتالي، فإن العميل لديه التزام بإخطار الشركة فوراً عن أي تغيير في تفاصيل الاتصال الخاصة به.
- 23.7. الوثائق المستلمة عن طريق الفاكس الممسوحة ضوئياً ومنسوخة لعدة نسخ تعد دليلاً قاطعاً على هذه التعليمات المرسله عبر الفاكس.
- 23.8. يستطيع العميل الاتصال بالشركة خلال ساعات العمل العادية. يجوز للشركة الاتصال بالعميل خارج ساعات العمل العادية.
- 23.9. ينبغي استلام أي إخطارات خطية مرسله إلى الشركة في غضون ساعات عملها. بصرف النظر عن الفقرة 23.5، يتم التعامل مع أي إخطارات تستقبلها الشركة خارج ساعات العمل العادية، في يوم العمل التالي.

24. البيانات الشخصية , الخصوصية , وتسجيل المكالمات الهاتفية والسجلات

- 24.1. يجوز للشركة جمع معلومات العميل مباشرةً من العميل (في استمارة طلب فتح حسابه المكتملة أو خلاف ذلك) أو من أشخاص آخرين بما في ذلك، على سبيل المثال، الهيئات المرجعية الائتمانية، وهيئات مكافحة الغش والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومقدمي خدمات التصديق التابعة لجهات خارجية ومقدمي السجلات العامة.
- 24.2. تتم معاملة معلومات العميل التي تمتلكها الشركة على أنها سرية ولن يتم استخدامها لأي غرض آخر سوى في التواصل من أجل تحسين توفير الخدمات وإدارتها وتحسينها، ومكافحة غسل الأموال وعمليات التحقق الخاصة بالعناية الواجبة لأغراض البحث و الأغراض الإحصائية ولأغراض التسويق. لن يتم اعتبار المعلومات المعلنة للعامة، أو المملوكة بالفعل من قبل الشركة على أنها معلومات سرية.
- 24.3. تمتلك الشركة الحق في الكشف عن معلومات العميل (بما في ذلك التسجيلات والوثائق ذات الطابع السري وتفاصيل البطاقات) في الحالات التالية:
- (أ) حيثما يقتضي القانون أو أمر محكمة من قبل المحكمة المختصة.
- (ب) حيثما تطلب الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات أو أي هيئة تنظيمية أخرى لها سيطرة أو ولاية على الشركة أو العميل أو الشركات التابعة له أو في أي إقليم يوجد به عملاء للشركة.
- (ج) إلى السلطات المختصة من أجل تحقيق أو منع احتيال أو غسل أموال أو نشاط غير قانوني.
- (د) لتزويد الهيئات المرجعية وهيئات مكافحة الغش، ومزودي خدمات التصديق والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض فحص الأرصد، ومنع الغش، ومكافحة غسل الأموال، وتحديد الهوية أو عمليات التحقق من العناية الواجبة للعميل. وللقيام

- بذلك، فإنه يجوز لها التحقق من تفاصيل العميل مقابل أي تفاصيل على أي قاعدة بيانات (عامة أو غيرها) التي لديها حق وصول إليها. قد تستخدم أيضاً تفاصيل العميل في المستقبل لمساعدة الشركات الأخرى في أغراض التحقق من صحة البيانات. سيتم الاحتفاظ بسجل البحث من جانب الشركة. (ه) إلى المستشارين الفنيين بالشركة بشرط أنه في كل حالة سيتم إخبار الفني بالطبيعة السرية لهذه المعلومات والالتزام بالسرية هنا أيضاً.
- (و) إلى مقدمي الخدمات الآخرين الذين يقومون بإنشاء قواعد البيانات أو تحديثها أو معالجتها (سواء إلكترونية أو غير إلكترونية)، أو يقدمون خدمات الاحتفاظ بالسجلات أو خدمات نقل البريد الإلكتروني، أو خدمات الرسائل أو الخدمات المماثلة التي تهدف إلى مساعدة الشركة في جمع معلومات العميل أو حفظها أو تخزينها أو معالجتها واستخدامها أو التواصل مع العميل أو تحسين الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية.
- (ز) إلى أحد مستودعات تبادل بيانات الإيداع أو ما شابه وذلك بموجب اللائحة (com) رقم 2012/648 الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس 4 يوليو 2012 بشأن مشتقات السوق الموازية، والأطراف الأخرى المركزية ومستودعات التبادل.
- (ح) إلى مقدمي الخدمات الآخرين لأغراض إحصائية من أجل تحسين التسويق لدى الشركة، وفي هذه الحالة سيتم توفير البيانات في صورة مجمعة.
- (ط) إلى مراكز اتصال أبحاث السوق التي توفر استطلاعات رأي عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني بغرض تحسين الخدمات التي تقدمها الشركة، وفي مثل هذه الحالة فإنه سيتم توفير تفاصيل الاتصال والبيانات.
- (ي) حيثما تقتضي الضرورة للدفاع الشركة عن نفسها أو لممارسة حقوقها القانونية في أي محكمة أو لتقديمها إلى هيئة قضائية أو مُحكم أو مفوض أو سلطة حكومية.
- (ك) بناءً على طلب العميل أو بموافقة العميل.
- (ل) لإحدى الشركات التابعة للشركة أو أي شركة أخرى في نفس مجموعة الشركة.
- (م) إلى الورثة أو المنتازل لهم أو المُحوّل إليهم أو المشتريين، في مدة عشرة أيام عمل مسبقة بإخطار كتابي للعميل، ولأغراض الفقرة 34.2. من اتفاقية العميل.
- 24.4. إذا كان العميل شخصاً عادياً، فإن الشركة ستستخدم وتخزن وتعالج وتتعامل مع المعلومات الشخصية المقدمة من العميل المرتبطة بتقديم الخدمات، وفقاً لقانون معالجة البيانات الشخصية (حماية الفرد) الصادر في 2001 والشركة مُلزّمة بتزويد العميل، بناءً على طلبه، بنسخة من البيانات الشخصية المحفوظ بها بشأن العميل (إن وجدت)، شريطة أن يدفع العميل رسوماً إدارية.
- 24.5. بالدخول في هذه الاتفاقية، سيوافق العميل على إحالة بياناته الشخصية خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وفقاً لأحكام قانون معالجة البيانات الشخصية (حماية الفرد) الصادر في 2001 للأسباب المحددة في الفقرة 24.3.
- 24.6. قد يتم تسجيل المحادثات الهاتفية بين العميل والشركة وتحتفظ بها الشركة وستكون التسجيلات ملكاً للشركة. يقبل العميل تلك التسجيلات كدليل قاطع على الأوامر أو المحادثات المسجلة بذلك.
- 24.7. يقبل العميل أنه يجوز للشركة، لغرض إدارة شروط الاتفاقية، ومن وقت لآخر، قد إجراء اتصال مباشر مع العميل عن طريق الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، أو البريد العادي.
- 24.8. يقبل العميل بأنه يجوز للشركة أو أي فرع من فروعها أو أي شركة أخرى في نفس مجموعة الشركة إجراء اتصال مع العميل، من وقت لآخر، عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد العادي لأغراض التسويق لجذب انتباه العميل للمنتجات أو الخدمات التي قد تكون ذات فائدة له أو لإجراء أبحاث السوق.
- 24.9. بموجب الأنظمة المطبقة، ستحتفظ الشركة بسجلات تحتوي على بيانات العميل الشخصية ومعلومات التداول ووثائق فتح الحساب والاتصالات وأي شيء آخر يتعلق بالعميل لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء الاتفاقية.

تعديل الاتفاقية، 25.

- 25.1. يجوز للشركة ترقية حساب العميل، أو تحويل نوع حساب العميل، أو ترقية أو استبدال المنصة أو تعزيز الخدمات المقدمة إلى العميل إذا رأت أن هذا معقولاً وفي صالح العملاء وليس هناك زيادة في التكلفة على العميل.

25.2. يجوز للشركة أيضاً تغيير أي بند من بنود هذه الاتفاقية (ويتضمن اتفاقية العميل هذه وملحقاتها وسياسة تصنيف العملاء، وصندوق تعويض المستثمر، وملخص سياسة تضارب المصالح، وسياسة ملخص أفضل مصلحة وتنفيذ الأوامر، الإفصاح عن المخاطر والإفصاح عن المخاطر والإشعار التحذيري، وإجراءات الشكاوى للعملاء) لأي من الأسباب التالية:

- (أ) حيثما ترى الشركة وبشكل معقول ما يلي:
- أن التغيير من شأنه جعل شروط الاتفاقية أسهل في فهمها؛ أو
 - أن التغيير سيكون في صالح العميل.
- (ب) لتغطية ما يلي:
- إشراك أي خدمة أو منشأة تقدمها الشركة للعميل؛ أو
 - إدخال خدمة جديدة أو مرفق جديد، أو
 - استبدال خدمة قائمة أو مرفق قائم بأخر جديد؛ أو
 - الانسحاب من خدمة أو مرفق عفا عليه الزمن، أو لم يعد يتم استخدامه على نطاق واسع، أو لم يستخدمه العميل في أي وقت في السنة السابقة، أو أنه أصبح مكلفاً للغاية بالنسبة للشركة عند تقديمه.
- (ج) تمكين الشركة من إجراء تغييرات معقولة على الخدمات المقدمة للعميل كنتيجة للتغيرات في:
- النظام المصرفي أو نظام الاستثمار أو النظام المالي؛ أو
 - التكنولوجيا، أو
 - الأنظمة أو المنصة المستخدمة من جانب الشركة لتشغيل أعمالها أو تقديم الخدمات.

(د) ونتيجة لطلب من الهيئة القبرصية للأوراق المالية والبورصات أو من أي سلطة أخرى أو نتيجة للتغيير أو التغيير المتوقع في اللوائح المعمول بها.

(هـ) إذا وجدت الشركة أن أي شرط في الاتفاقية يتعارض مع اللوائح المعمول بها، ففي مثل هذه الحالة، لن يتم الاعتماد على هذا الشرط وسيتم التعامل معه كما لو أنه يعكس اللوائح المعمول بها ذات الصلة، ويجب تحديث الاتفاقية لتعكس اللوائح المعمول بها.

25.3. طالما أن العميل قادر على إنهاء الاتفاقية دون رسوم، يحق للشركة تغيير أي من شروط الاتفاقية لأي سبب من الأسباب غير المذكورة في الفقرة 25.2.

25.4. بالنسبة لأي أي تغيير يتم على الفقرتين 25.2 و 25.3، يتعين على الشركة تزويد العملاء مع إخطار مسبق بمدة لا تقل عن 15 يوماً. ومع ذلك، يقر العميل بأن التغيير الذي تم ليعكس تغير اللوائح المعمول بها، إذا لزم الأمر، يكون نافذ المفعول فوراً.

25.5. بالنسبة لأي تغيير بموجب البنود (أ) و (د) و (هـ) من الفقرة 25.2، يجب أن يكون إخطار الشركة عبارة عن إخطار خطي يتضمن منشوراً على موقع الشركة على الإنترنت. بالنسبة لأي تغيير آخر على اتفاقية العميل، حيث تختار الشركة توفير مثل هذا الإخطار الخطي عبر منشور على الموقع الإلكتروني، يتعين على الشركة أيضاً تقديم إخطار خطي بوسائل إضافية للإخطار الخطي.

25.6. عندما تقدم الشركة إخطاراً خطياً بالتغييرات بموجب الفقرتين 25.2 و 25.3. فعليها أن تخبر العميل بتاريخ تنفيذه. ينبغي معاملة العميل على أنه يقبل التغيير في هذا التاريخ، لم يكن قبل ذلك، قد أبلغ العميل الشركة بأنه يرغب في إنهاء الاتفاقية ولا يقبل التغيير. ينبغي على العميل عدم دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة، وغيرها من التكاليف الواجبة والمستحقة عن الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

25.7. تمتلك للشركة الحق في مراجعة التكاليف والرسوم والمصاريف والعمولات ورسوم التمويل والمقايضات والظروف التجارية، وقواعد التنفيذ، وسياسة تحويل الديون، الموجودة على موقع الشركة و / أو المنصة، من وقت لآخر. ينبغي تنفيذ هذه التغييرات على الموقع و / أو المنصة ويكون العميل مسؤولاً عن التحقق من التحديثات بشكل منتظم. في حالة عدم وجود قوة القاهرة، يجب على الشركة أن تزود العميل بإخطار مسبق على موقعها على الإنترنت بمدة لا تقل عن 15 يوم عمل. ينبغي معاملة العميل على أنه يقبل التغيير في هذا التاريخ، لم يكن قبل ذلك، قد أبلغ العميل الشركة بأنه يرغب في إنهاء الاتفاقية ولا يقبل التغيير. ينبغي على العميل عدم دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة، وغيرها من التكاليف الواجبة والمستحقة عن الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

25.8. تمتلك الشركة الحق في مراجعة تصنيف عميل، وفقاً للوائح المعمول بها، وإبلاغ العميل وفقاً لذلك بالتغيير قبل أن يدخل حيز التنفيذ من خلال توفير إخطار مسبق للعميل بمدة لا تقل عن خمس (5) أيام عمل. بصرف النظر عن الفقرة 25.1، قد يعني أيضاً تغيير تصنيف العميل تغيير نوع حساب العميل. ينبغي معاملة العميل على أنه يقبل التغيير في هذا التاريخ، لم يكن قبل ذلك، قد أبلغ العميل الشركة بأنه يرغب في إنهاء الاتفاقية ولا يقبل التغيير.

26. إنهاء الاتفاقية وما بعد الإنهاء

- 26.1. دون المساس بحقوق الشركة بموجب هذه الاتفاقية، يحق للشركة إنهاء هذه الاتفاقية على الفور دون إخطار مسبق للعميل، ويجوز لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري من خلال إرسال إشعار خطي لا تقل مدته عن 15 يوم عمل إلى الطرف الآخر.
- 26.2. ولا يجوز أن يؤثر إنهاء الاتفاقية من قبل أي طرف على أي التزامات قد تكبدها أي طرف بالفعل أو أي حقوق قانونية أو التزامات متولدة عن هذه الاتفاقية أو إجراء أي معاملات بموجبها.
- 26.3. عقب إنهاء هذه الاتفاقية، تصبح جميع المبالغ مستحقة الدفع من العميل إلى الشركة مستحقة وواجبة الدفع على الفور بما فيها (على سبيل المثال لا الحصر) جميع التكاليف غير المسددة أو أي مبالغ أخرى مستحقة للشركة أو أي رسوم أو مصاريف إضافية تكبدها أو ستكبدها الشركة جراء إنهاء الاتفاقية.
- 26.4. وبمجرد إرسال إشعار الإنهاء وقبل حلول تاريخ إنهاء الاتفاقية:
- (أ) يلتزم العميل بإغلاق جميع الصفقات المعقودة، وفي حال فشل العميل في إغلاق هذه الصفقات، تقوم الشركة بإغلاق أي صفقات لا تزال معقودة عقب إنهاء الاتفاقية،
- (ب) كما يحق للشركة أن تتوقف عن منح العميل حق الوصول إلى منصتها أو أن ترفض قيود على المهام المسموح بها للعميل من خلال منصتها،
- (ج) يحق للشركة أن تمتنع عن قبول أي أوامر جديدة من العميل،
- (د) يحق للشركة أن تمنع العميل من سحب أي أموال من حسابه. وحسب الضرورة، تحتفظ الشركة لنفسها بالحق في أن تحتجز أموال العميل لإغلاق الصفقات المعقودة بالفعل أو دفع أي التزامات مترصدة في ذمة العميل بموجب هذه الاتفاقية.
- 26.5. عقب إنهاء الاتفاقية، يسري أي مما يلي أو كله:

- (أ) يحق للشركة ضم أي حسابات عائدة للعميل من أجل توحيد الأرصدة في حسابات العميل ومقاصة تلك الأرصدة،
- (ب) يحق للشركة إغلاق حساب العميل،
- (ج) يحق للشركة تحويل أي عملات،
- (د) يحق للشركة إغلاق صفقات العميل المعقودة،
- (هـ) وفي حالة عدم قيام العميل بأي نشاط غير قانوني أو مشتبه في كونه بأنه غير قانوني أو ممارسة الاحتيال وفي حال عدم صدور تعليمات من السلطات ذات الصلة بذلك، وفي حال وجود رصيد لصالح العميل، وبعد أن تقتطع الشركة جميع المبالغ التي تراها مناسبة بخصوص أي التزامات مستقبلية حسب تقديرها المنفرد، تدفع الشركة ما تبقى من رصيد إلى العميل في أقرب وقت وتزوده بكشف حساب لبيان طريقة احتساب هذا الرصيد وتصدر تعليماتها لأي شخص مرشح أو وصي لدفع أي مبالغ ينطبق عليها حق الدفع حسب الضرورة، ويجري تسليم هذه الأموال إلى العميل حسب التعليمات الصادرة عنه في هذا الصدد. ومن المعلوم أن الشركة ستبدأ في ضخ هذه الدفعات في حساب باسم العميل فقط. وحسب تقدير الشركة المنفرد، يحق لها أن تمتنع عن سداد أي دفعات إلى الغير.

27. القوة القاهرة

- 27.1. تشمل أحداث القوة القاهرة ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- (أ) أي إجراءات حكومية أو عند اندلاع الحروب أو وقوع أعمال عدائية أو الإنذار بالحرب أو أعمال الإرهاب أو إعلان حالات الطوارئ في البلاد أو أعمال الشغب أو الاضطرابات المدنية أو أعمال التخريب أو طلبات المصادرة أو وقوع كوارث دولية أو أزمات اقتصادية أو سياسية.
- (ب) أعمال القضاء والقدر أو الزلازل أو تسونامي أو الأعاصير أو الحوادث أو العواصف أو الفيضانات أو الحرائق أو الأوبئة أو أي كوارث طبيعية أخرى.
- (ج) أي منازعات عمالية أو الإغلاق التعجيزي.
- (د) توقف التداول في السوق أو تصفيته أو إغلاقه أو تثبيت الحد الأدنى أو الحد الأقصى للتداول في أي سوق تتعلق بها أسعار الشركة أو في حال فرض قيود أو شروط خاصة أو غير عادية على أعمال التداول في أي سوق أو فرض حظر تنظيمي على أنشطة أي طرف (ما لم يكن هذا الحظر بسبب الشركة) أو صدور قرارات من سلطات الدولة أو الهيئات الإدارية للمنظمات ذاتية التنظيم أو صدور قرارات من الهيئات التي تتحكم في برامج التداول المنظمة.
- (هـ) إعلان وقف الخدمات المالية من قبل السلطات التنظيمية ذات الصلة أو أي أعمال أخرى أو لوائح تصدر عن السلطات أو الجهات التنظيمية أو الحكومية أو الإشرافية أو فوق السلطة الوطنية.
- (و) تعطل أي من خطوط الشبكات والاتصالات الإلكترونية أو توقفها أو حدوث خلل فيها، شريطة ألا يكون ذلك بسبب سوء نية أو تقصير متعمد من الشركة.
- (ز) أي حدث أو فعل أو ظرف خارج عن السيطرة الشركة وما من سبيل للشركة من خلال الإجراءات المعقولة لتدارك هذا التقصير.
- 27.2. فإذا رأت الشركة وفق تقديرها المعقول قيام أي حالة من حالات القوة القاهرة ودون الإخلال بأي حقوق أخرى بموجب هذه الاتفاقية، يحق للشركة دون إشعار مسبق وفي أي وقت أن تتخذ أي الخطوات التالية أو كلها:
- (أ) تعليق تطبيق أي من أحكام هذه الاتفاقية أو جميعها أو تعديلها بقدر ما يحيل هذا الحدث من أحداث القوة القاهرة بين الشركة وبين الامتثال لهذا الحكم.
- (ب) أن تتخذ جميع الإجراءات الأخرى التي تراه الشركة مناسباً بدرجة معقولة في ظل هذه الظروف فيما يتعلق بموقف الشركة والعميل والمعملاء الآخرين أو تتراجع عن أي من هذه الإجراءات.
- (ج) إغلاق المنصة في حال حدوث عطل وذلك للقيام بأعمال الصيانة أو لتفادي وقوع أي ضرر.
- (د) إلغاء أي أوامر من العميل.
- (هـ) الامتناع عن قبول أي أوامر من العملاء.
- (و) تعطيل حساب العميل.
- (ز) زيادة متطلبات الهامش دون سابق إنذار.
- إغلاق أي من أو جميع الصفقات المعقودة حسب تلك الأسعار التي تراها الشركة مناسبة وفق مبدأ حسن النية،
- (ط) زيادة الفرق بين سعري العرض والطلب.
- (ي) تقليل نسبة رأس مال الشركة إلى رأس مالها الكلي.
- 27.3. وما لم ينص صراحة على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار من أي نوع كان من تلك الناجمة عن فشلها أو توقفها أو تأخرها في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية ما دام هذا الفشل أو التوقف أو التأخر ناجم عن حدث قوة القاهرة.

28. حدود المسؤولية والتعويض

- 28.1. في حال تزويد الشركة للعميل بأي معلومات أو توصيات أو بيانات فيما يتعلق بالمعاملات أو إيضاحات السوق أو أبحاثه (أو في النشرات الإخبارية التي تنشرها الشركة على موقعها على الإنترنت أو تقديمها للمكاتب عبر هذا الموقع أو بأي طريقة

- أخرى)، وفي حال عدم وقوع غش أو احتيال أو تقصير متعمد أو إهمال جسيم، تتحمل الشركة مسؤولية أي خسائر أو تكاليف أو نفقات أو أضرار يتكبدها العميل جراء أي فساد أو خطأ في أي من هذه المعلومات المدلى بها للعميل.
- 28.2. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار أو نفقات يتكبدها العميل من تلك التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر أو تنجم عي أي مما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- (أ) أي خطأ في تشغيل المنصة أو فشلها أو توقفها أو تعطلها، أو أي تأخير يرجع سببه لأي من المحطات الطرفية الخاصة بالعميل بسبب أي مشكلات فنية في أو المعاملات التي يجريها العميل من خلال هذه المحطات أو تعطل النظام أو حدوث خلل فيه أو تعطل خطوط الاتصال أو المعدات أو تعطل البرامج أو حدوث مشكلات في الوصول إلى النظام أو المشكلات المتعلقة بقدرة النظام أو ارتفاع حركة النقل على الإنترنت أو الخروقات الأمنية أو الوصول غير المصرح أو غيرها من مشكلات وعيوب الحاسوب المشابهة.
- (ب) أي تقاعس من الشركة في أداء أي من التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية نتيجة حدث قوة قاهرة أو لأي أسباب أخرى خارجة عن سيطرتها المعقولة.
- (ج) أي أفعال أو سهو أو إهمال من أي طرف ثالث.
- (د) حصول أي شخص على بيانات وصول العميل الصادرة له من الشركة قبل إبلاغ العميل عن أي حالات سوء استخدام لبيانات الوصول الخاصة به.
- (هـ) اختراق الغير للمعلومات والعناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية والوصول إلى البيانات المتبادلة بين الطرفين أو أي طرف آخر باستخدام الإنترنت أو أي من سبل الاتصالات الأخرى أو النشر عبر الإنترنت أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.
- (و) أي من مخاطر الإفصاح عن المخاطر والإشعار التحذيري.
- مخاطر العملات
- (ح) أي تغييرات في معدلات الضرائب.
- (ط) حدوث انزلاق الأسعار.
- (ي) اعتماد العميل على وظائف مثل وقف الخسارة المتدرج والمستشار الخبير وأوامر البيع لتفادي الخسارة.
- (ك) وقوع ظروف غير عادية في السوق.
- (ل) أي إجراءات أو إقرارات من وسيط العميل.
- (م) أي أفعال أو حالات سهو (بما فيها الإهمال والغش) من قبل العميل أو ممثله المخول.
- (ن) قرارات التداول من العميل أو ممثله المخول.
- (س) جميع الأوامر الصادرة من خلال الوصول إلى بيانات العميل.
- (ع) محتويات وصحة ودقة واكتمال أي بلاغ ينتشر عن طريق استخدام المنصة.
- (ف) بسبب اشتراك العميل في التعاملات الاجتماعية.
- (ص) أي ملاءة أو أفعال أو سهو من أي طرف ثالث على النحو المشار إليه في هذه الفقرة 16.6.
- (ق) وقوع أي من الحالات المشار إليها في الفقرة 16.7.
- 28.3. في حال تكبد الشركة أو مديرها أو مسؤوليها أو موظفيها أو الشركات التابعة لها أو وكلائها أي مطالبات أو تعويضات أو مطلوبات أو تكاليف أو نفقات من تلك التي تنشأ بخصوص تنفيذ هذه الاتفاقية أو بسببها أو بخصوص توفير الخدمات أو بخصوص استخدام المنصة، فلا تتحمل الشركة ولا مديرها ولا مسؤوليها ولا موظفيها ولا الشركات التابعة لها ولا وكلائها أي مسؤولية من أي نوع كان، حيث يقع على عاتق العميل مسؤولية تعويض الشركة عن هذه الخسائر وإبقائها بمنأى عنها.
- 28.4. وبأي حال من الأحوال، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية أمام العميل عن أي خسائر عرضية أو تبعية أو خاصة أو غير مباشرة أو أضرار أو حالات فوات الكسب أو فقدان فرص الكسب (بما فيها تلك التي تتعلق بتحركات السوق التبعية) أو تكاليف أو مصاريف والتي ربما يتكبدها العميل فيما يتعلق بأحكام هذه الاتفاقية أو في سبيل تقديم الخدمات أو خلال استخدام المنصة.
- 28.5. لا يجوز أن تتجاوز المطلوبات التراكمية على الشركة أمام العميل تلك الرسوم المدفوعة للشركة بموجب هذه الاتفاقية مقابل توفير الخدمات أو استخدام المنصة.

الإقرارات والضمانات. 29

- 29.1. يقر العميل ويتعهد أمام الشركة بما يلي:
- (أ) يقر العميل أن عمره لا يقل عن 18 سنة أو سن الرشد القانوني المطلوب للاشتراك في أنشطة الاستثمار المالي بموجب قوانين أي ولاية قضائية يخضع لها العميل.
- (ب) يقر العميل أنه يتمتع بسلامة العقل والقدرة على اتخاذ قرارات فيما يتعلق بأفعاله الخاصة.
- (ج) يقر العميل بعدم قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي سيتم تنفيذ المعاملات فيها حسب جنسية العميل أو ديانته.
- (د) يقر العميل أنه جميع الأعمال المنجزة بموجب هذه الاتفاقية لا تمثل انتهاكاً لأي قانون أو قاعدة يخضع لها العميل أو للولاية القضائية حيث يقيم العميل أو أي اتفاقية ملزمة على العميل أو التي لها تأثير على أي من أصوله أو أمواله.
- (هـ) يقر العميل أنه لن يستخدم بروتوكول الإنترنت (IP) أو المنصة أو موقع الشركة على شبكة الإنترنت بما يخالف هذه الاتفاقية أو لأي غرض غير مصرح به أو غير قانوني بموجب هذه الاتفاقية، ويقر أنه سيستخدم بروتوكول الإنترنت أو المنصة أو الموقع فقط لصالح حسابه الخاص وليس باسم أي شخص آخر.
- (و) يقر العميل أنه مخول أصولاً بإبرام هذه الاتفاقية وإصدار الأوامر والوفاء بالتزاماته بموجبها.
- (ز) يقر العميل أنه هو من قام بتعبئة نموذج طلب فتح الحساب، أما بالنسبة للعملاء من الشركات، يقر العميل أنه هو الشخص المخول عن العميل وأنه من قام بتعبئة نموذج طلب فتح الحساب باسم العميل.
- (ح) يقر العميل أنه يتصرف كموكل وليس كوكيل أو ممثل أو وصي أو حارس يتصرف نيابة عن شخص آخر. لا يجوز للعميل أن ينوب عن غيره إلا إذا وافقت الشركة على ذلك خطياً بشكل محدد، شريطة تزويد الشركة بجميع الوثائق المطلوبة في هذا الصدد.
- (ط) يقر العميل بصحة ودقة وتام المعلومات التي أدلى بها إلى الشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت بعد ويقر كذلك بصحة وأصالة الوثائق التي سلمها العميل للشركة.
- (ي) يقر العميل أنه قد قرأ أحكام هذه الاتفاقية وفهما جيداً بما فيها تلك المعلومات الواردة في الملاحق.
- (ك) يقر العميل أن أمواله المستخدمة في التداول لا تشكل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عائدات متأتية من أي نشاط غير قانوني أو وأنه لن يستخدمها في تمويل أعمال الإرهاب.
- (ل) يقر العميل أنه ليس شخص معرضاً سياسياً وليس له أي علاقة (على سبيل المثال: كونه قريب أو مساعد أعمال) مع شخص كان يشغل منصباً عاماً خلال الإثني عشر شهراً الماضية. في حال عدم صحة البيان الوارد أعلاه أو في حال عدم كشف العميل عن ذلك في نموذج طلب فتح الحساب، يتحتم على العميل إبلاغ الشركة خلال أي مرحلة من مراحل هذه الاتفاقية بذلك بمجرد عمله أنه أصبح شخص معرضاً سياسياً.
- (م) يقر العميل أن ليس من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو كوريا أو إيران، نظراً لأن الشركة لا تتعامل مع العملاء من هذه البلدان.
- (ن) يقر العميل أنه قرأ وفهم الإفصاح عن المخاطر والإشعار التحذيري.
- (س) يوافق العميل على تقديم المعلومات المتعلقة بالاتفاقية عن طريق موقع الشركة على شبكة الإنترنت أو البريد الإلكتروني.
- (ف) يؤكد العميل أن لديه اتصال منتظم بالإنترنت ويوافق على أن تزوده الشركة بالمعلومات، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات المتعلقة بالتعديلات التي يتم إدخالها على الأحكام والشروط والتكاليف والرسوم والاتفاقيات والسياسات والمعلومات المتعلقة بطبيعة الاستثمارات ومخاطرها عن طريق نشر مثل هذه المعلومات على موقع الشركة على شبكة الإنترنت أو عبر البريد الإلكتروني. وحسب رغبة العميل، يجوز للعميل أن يطلب من الشركة أن تزوده بهذه المعلومات عن طريق البريد أو الفاكس.

الشكاوى والمنازعات. 30

- 30.1. 30.1. في حال رغبة العميل في رفع شكوى، عليه إرسال شكواه عبر البريد الإلكتروني التالي: compliance@alvexo.com من خلال تعبئة نموذج الشكاوى- وسوف تعمل الشركة على حل هذه الشكوى على الفور دون تأخير غير مبرر بما يتماشى مع إجراءات الشكاوى المقررة في الشركة.
- 30.2. في حال نشوب موقف لم يرد بشأنه نص في هذه الاتفاقية، ستعمل الشركة على حل هذا الموقف بحسن النية وبإنصاف من خلال اتخاذها لإجراءات تتماشى مع ممارسات السوق متى كان ذلك مناسباً.
- 30.3. تجدر الإشارة إلى أنه حسب حجم الشكوى وبموجب اللوائح المرعية، يجوز للعميل تقديم شكواه إلى مكتب المظالم المالية في قبرص حالما يعاود نشاطاته.
- 30.4. لا يجوز أن يؤثر لجوء العميل لأي من إجراءات الشكاوى المشار إليها بعالية على حقه في اتخاذ أي من الإجراءات القانونية.

القانون واللوائح الحاكمة والمرعية 31.

- 31.1. في حال فشل الأطراف في التوصل إلى تسوية عبر السبل المبينة في الفقرة 29 بعالية، يتم تسوية جميع المنازعات والخلافات الناجمة عن هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها نهائياً وقطعياً من خلال محكمة قبرص.
- 31.2. تخضع هذه الاتفاقية لقوانين قبرص.
- 31.3. تخضع جميع المعاملات التي تتم بالنيابة عن العميل للوائح المرعية وغيرها من السلطات العامة التي لها ولاية قضائية على عمل شركات الاستثمار في قبرص بصيغتها المعدلة من حين لآخر. يحق للشركة أن تتخذ أو تتغاضى عن اتخاذ أي من التدابير التي تراها ضرورية لضمان امتثال العميل للوائح المرعية وقواعد السوق ذات الصلة، على أن تكون أي من هذه التدابير التي تتخذها الشركة ملزمة على العميل.
- 31.4. تعتبر جميع الحقوق وسبل الانتصاف المكفولة للشركة بموجب هذه الاتفاقية تراكمية ولا تستثنى أي حقوق أو سبل انتصاف منصوص عليها قانوناً.

قابلية الفصل بين الشروط والأحكام 32.

- 32.1. في حال اعتبار أي جزء من هذه الاتفاقية بأنه غير قابل للتنفيذ أو غير مشروع أو يخالف أي حكم أو لائحة أو قانون أي سوق أو هيئة منظمة بموجب حكم من محكمة مختصة، يتم استبعاد هذا الجزء من هذه الاتفاقية، وتُفسر الاتفاقية وتُنفذ كما لو لم يكن هذا الحكم وارد فيها ودون أي تأثير على مشروعية هذا الحكم أو باقي أحكام الاتفاقية وقابليتها للتنفيذ وفقاً لقانون أو لوائح أي ولاية قضائية أخرى.

عدم ممارسة الحقوق 33.

- 33.1. لا يجوز تفسير تقاعس أي طرف عن ممارسة حقوقه في التماس حقوق الإنصاف مقابل أي انتهاكات أو عدم تمسكه بتنفيذ أي شرط أو حكم من أحكام هذه الاتفاقية بشكل صارم أو عدم ممارسته لأي حق أو سبيل انتصاف أو جزء منه بموجب هذه الاتفاقية على أنه تنازل ضمني من هذا الطرف.

التنازل 34.

- 34.1. في أي وقت من الأوقات، يجوز للشركة أن تبيع أو تنقل أو تنازل إلى أي طرف ثالث أو تُنزله محلها في أي من حقوقها أو مصالحها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بأداء الاتفاقية ككل، شريطة موافاة العميل بإشعار خطي مسبق مدته 15 يوم عمل. يحق للشركة القيام بهذا الإجراء دونما قيد في حالة اندماج الشركة مع أي طرف ثالث أو استحواذ هذا الطرف عليها أو في حال إعادة تنظيم الشركة أو تصفيها أو بيع أو نقل كل أعمال أو أصول الشركة أو أي جزء منها إلى أي طرف ثالث.
- 34.2. من المتفق عليه والمفهوم بموجب هذه الاتفاقية أنه في حالة نقل الشركة أو تنازلها أو إنزال غيرها في محلها في حقوقها و التزاماتها على النحو المبين في الفقرة 34.1 بعالية، يحق للشركة أن تكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بالعميل (بما فيها على سبيل المثال لا الحصر البيانات الشخصية والقيود والمراسلات والعناية الواجبة ووثائق هوية العميل والملفات والسجلات وتاريخ التداول الخاص بالعميل التاريخ) أو تنقل حساب العميل أو أمواله حسب الضرورة من خلال موافاة العميل بإشعار خطي مسبق مدته خمسة عشر (15) يوم عمل.
- 34.3. ولكن لا يجوز للعميل أن ينقل أو يتنازل إلى أي طرف ثالث أو ينزله محله في أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

35. الوسيط

- 35.1. عندما يتم تقديم العميل إلى الشركة عن طريق طرف ثالث مثل وسيط أعمال أو شركة حليفة أو تابعة ("الوسيط") ، يقر العميل بعدم مسؤولية الشركة عن تصرفات الوسيط أو إقراراته وأن الشركة غير ملزمة بأي اتفاقيات يتم إبرامها بشكل منفصل بين العميل والوسيط.
- 35.2. يقر العميل ويؤكد أن اتفاقه مع الوسيط أو علاقته به قد ينتج عنه تكاليف إضافية، نظراً لأن الشركة قد تضطر لدفع عمولة أو رسوم إلى الوسيط. وفي حال خضوع العميل لهذه الحالات، ستكشف الشركة للعميل عنها على النحو المنصوص عليه في اللوائح المرعية.

36. الممثل المخول

- 36.1. تقبل الشركة في بعض الحالات قيام الممثل المخول نيابة عن العميل بإصدار أوامر للشركة أو معالجة أي مسائل أخرى فيما يتعلق بحساب العميل أو بهذه الاتفاقية، شريطة أن يرسل العميل إشعاراً خطياً إلى الشركة بتعيين هذا الممثل المخول وبموجب موافقة الشركة على هذا الشخص بعد استيفاء كافة المواصفات المقررة من الشركة في هذا الصدد.
- 36.2. ما لم تتلقى الشركة إشعاراً خطياً من العميل بإنهاء تفويضه للممثل المخول، ودون الإخلال بالفقرة 36.4 الواردة أدناه، يحق للشركة أن تستمر في قبول أي أوامر أو أي تعليمات أخرى من الممثل المخول فيما يتعلق بحساب العميل نيابة عنه ويقر العميل بالتزامه بهذه الأوامر.
- 36.3. من أجل إنهاء تفويض العميل للممثل المخول، على العميل تزويد الشركة بإخطار خطي مسبق لا تقل مدته عن خمسة (5) أيام قبل تاريخ إنهاء التفويض.
- 36.4. ودونما التزام على الشركة أمام العميل، يحق للشركة الامتناع عن قبول أي أوامر أو أية تعليمات أخرى من الممثل المخول فيما يتعلق بحساب العميل في أي من الحالات التالية:
- (أ) إذا ساور الشركة أي شكوك بشكل معقول أن هذه الممثل المخول غير مخول قانوناً أو بشكل صحيح للتصرف بهذه الصفة،
- (ب) حدوث تقصير من الممثل المخول،
- (ج) سعيًا من الشركة لضمان الامتثال لقواعد السوق ذات الصلة أو الممارسات أو اللوائح أو القوانين الأخرى المرعية أو
- (د) حماية لمصلحة العميل.

أصحاب الحسابات بالتضامن. 37.

- 37.1. في حال كون العميل يضم شخصين أو أكثر، فإنهم يكونوا مسؤولين بالتضامن والتكافل عن جميع المسؤوليات والالتزامات بموجب هذه الاتفاقية. يعتبر أي إشعار أو إنذار يتم إرساله لأحد أفراد العميل بالتضامن بمثابة إرسال لجميع الأفراد الذين يشكلون هذا العميل. يعتبر أي أمر يصدر عن أحد الأفراد الذين يشكلون العميل بالتضامن كما لو كان صادراً عن جميع الأشخاص الذين يشكلون هذا العميل.
- 37.2. في حالة وفاة أحد الأفراد الذين يشكلون العميل أو فقدانه للأهلية العقلية، تؤول جميع الأموال المودعة لدى الشركة أو مرشحها لصالح وبناء على أمر من المتوفى عنهم العميل، وتصبح جميع الالتزامات والمطلوبات المستحقة للشركة مترصدة بذمة من توفي عنهم العميل.

أحكام تداول عقود الفروقات-1 الملحق

1. نطاق هذه العقود

1.1. لا يسري هذا الملحق إلا على العملاء الذين يتداولون في الصكوك المالية لعقود الفروقات.

2. أنواع أوامر عقود الفروقات

- 2.1. يمكن تنفيذ أوامر عقود الفروقات التالية في الشركة وذلك اعتماداً على نوع الحساب الذي يملكه العميل:
- (أ) أوامر الشراء (ب) أوامر البيع
 - (ج) أوامر البيع بسعر محدد أو بأعلى منه أو أوامر البيع التي لا تنفذ إلا عند بلوغ السعر مستوى معيناً أو أعلى منه (د) أوامر الشراء بسعر محدد أو بأعلى منه أو أوامر الشراء التي لا تنفذ إلا عند بلوغ السعر مستوى معيناً أو أعلى منه
 - (هـ) قبض الأرباح وأوامر البيع لتفادي الخسارة
 - (و) تحديد تاريخ انتهاء الأمر
 - (ز) أوامر وقف الخسارة المتدرجة
 - (ح) وأي أوامر أخرى متاحة على منصة الشركة من وقت لآخر.

3. إيداع الأوامر وإلغائها أو إلزتها وتنفيذ أوامر العميل

- 3.1. بقدر ما تسمح به القواعد، يجوز للعميل إيداع الأوامر أو تنفيذها أو تغييرها أو إلزتها خلال ساعات التداول لكل نوع من عقود الفروقات المتاحة على موقع الشركة بصيغتها المعدلة من الشركة من وقت لآخر.
- 3.2. تظل الأوامر المعلقة وغير المنفذة سارية خلال جلسة التداول التالية (على النحو المعمول به).
- 3.3. لا يستمر سريان أوامر الشراء أو البيع بسعر البورصة غير المنفذة نظراً لعدم وجود حجم تداول لها، وبالتالي يتم إلغاؤها.
- 3.4. ترحل أي صفقات أنية معقودة إلى يوم العمل التالي في ختام أعمال السوق الأساسية ذات الصلة، دون المساس بحقوق الشركة في إغلاق أي صفقات أنية معقودة. ترحل أي صفقات آجلة معقودة عند انتهاء الفترة ذات الصلة إلى الفترة القادمة ذات الصلة دون المساس بحقوق الشركة في إغلاق أي صفقات آجلة معقودة.
- 3.3. تتوقف صلاحية الأوامر على نوع الأمر ووقت إيداعه على النحو المحدد من قبل العميل، وفي حال عدم تحديد وقت صلاحية الأمر، يبقى الأمر صالحاً لأجل غير مسمى، إلا أنه يحق للشركة أن تحذف أي من الأوامر المعلقة أو جميعها في حال

بلوغ حساب حقوق الملكية الخاص بالعميل إلى مستوى الصفر.
3.4. لا يجوز للعميل تغيير الأوامر أو إلزائها بعد إيداعها في السوق. يجوز تغيير أوامر البيع لتفادي الخسارة وأوامر قبض الأرباح حتى بعد إيداع الأمر في السوق ما دامت هذه الأوامر أعلى المستوى المحدد (وذلك حسب رمز التداول).

3.5. يجوز للعميل تغيير تاريخ انتهاء صلاحية الأوامر المعلقة أو حذفها أو تعديلها، شريطة إتمام الحذف أو التعديل قبل تنفيذ الأمر.

3.6. تتلقى الشركة كافة الأوامر التي يودعها العميل وتحيلها للتنفيذ وفق أحكام هذه الأوامر بكل حزم، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن التحقق من دقة أي أمر.

3.7. يتم تنفيذ الأوامر كما يلي:

(أ) عقود الفروقات على أزواج العملات:

- يتم تنفيذ أوامر قبض الأرباح (T/P) حسب الأسعار المعلنة،
- يتم تنفيذ أوامر البيع لتفادي الخسارة (S/L) حسب الأسعار المعلنة،
- يتم تنفيذ أوامر البيع لتفادي الخسارة (S/L) المقررة بخصوص الصفقات المغلقة حسب أول أسعار في السوق،
- يتم تنفيذ أوامر البيع أو الشراء المحددة حسب الأسعار المعلنة،
- يتم تنفيذ أوامر الشراء التي لا تنفذ إلا عند بلوغ السعر مستوى معيناً أو أعلى منه أو أوامر البيع التي لا تنفذ إلا عند بلوغ السعر مستوى معيناً أو أعلى منه بخصوص الصفقات المعقودة حسب أول أسعار في السوق.

عقود الفروقات على الأصول الأساسية

- يتم تنفيذ أوامر قبض الأرباح (T/P) حسب الأسعار المعلنة،
- يتم تنفيذ أوامر البيع أو الشراء المحددة حسب الأسعار المعلنة،
- يتم تنفيذ أوامر البيع لتفادي الخسارة (S/L) حسب أول أسعار في السوق،
- يتم تنفيذ أوامر الشراء التي لا تنفذ إلا عند بلوغ السعر مستوى معيناً أو أعلى منه أو أوامر البيع التي لا تنفذ إلا عند بلوغ السعر مستوى معيناً أو أعلى منه حسب أول أسعار في السوق.

3.8. خلال مدة هذه الاتفاقية، سوف تتلقى الشركة أوامر العميل فيما يتعلق بجميع تداول عقود الفروقات الفردية وتحيلها للتنفيذ من قبل طرف ثالث بصفته محل التنفيذ والطرف المقابل في عقود الفروقات. ترد قائمة بمحال التنفيذ الخاصة بالشركة على موقعها الإلكتروني. لا تعمل الشركة كطرف مقابل في عقود الفروقات.

3.9. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بموجب هذه الاتفاقية، فليس على الشركة أي التزام بمراقبة حالة معاملة العميل أو تقديم المشورة له في هذا الصدد، كما أنها ليست ملزمة بإغلاق أي من صفقات العميل المعقودة. وإذا ما قررت الشركة القيام بذلك، فسيكون ذلك على أساس تقديري فقط، ولا يجوز اعتباره بمثابة تعهد بمواصلة هذا الالتزام.

3.10. يقع على عاتق العميل مسؤولية الإلمام بحالة صفقاته في جميع الأوقات.

4. عروض الأسعار

4.1. في حالة عجز الشركة عن تنفيذ أي أمر بسبب سعره أو حجمه أو لأي سبب آخر وفق نوع حساب العميل، يجوز للشركة إما أن ترسل عرض جديد إلى العميل بالأسعار التي سوف تتعامل بها حتى تاريخ توافر السعر الذي طلبه العميل (وذلك بالنسبة لحسابات العملاء بمعيار تبادل المعلومات المالية) أو يجوز لها فتح الأمر حسب أقرب سعر متاح في السوق (بالنسبة لحسابات العملاء على شبكة الاتصالات الإلكترونية).

4.2. تعتبر عروض الأسعار التي تظهر في المحطة الطرفية العميل حقيقة. ومع ذلك، ففي حال ارتفاع معدل تقلب الأسعار في

السوق الأساسية، يجوز تغيير الأمر بسبب وقت التنفيذ، كما يجوز للعميل أن يطلب سعراً معيناً، ولكن سيعرض عليه أول سعر يتاح في السوق.

4.3. تقدم الشركة عروض أسعارها في ضوء أسعار الأصول الأساسية، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الأسعار تدرج ضمن نسبة مئوية محددة من سعر الأصول الأساسية. عند إغلاق السوق الأساسية ذات الصلة، تعكس عروض الأسعار المقدمة من الشركة ذلك السعر الذي تعتبره الشركة الحالي لبيع وشراء الأصول الأساسية ذات الصلة في ذلك الوقت. ويقر العميل بأحقية الشركة في طرح عروض الأسعار على نحو ما تراه الشركة مناسباً في تقديرها المطلقة.

5. رسوم التمويل ومواصفات العقود وسياسة التمديد وساعات التداول

5.1. تخضع جميع عقود الفروقات المتاحة لدى الشركة لرسوم تمويل يومية. يرد بيان رسوم التمويل حسب الأنواع المختلفة من عقود الفروقات في مواصفات العقد.

6. المقايضات المالية

6.1. تحتسب المقايضات المالية في أيام الجمعة إلى الاثنين مرة واحدة أو تحتسب بثلاثة أضعاف من الأربعاء إلى الخميس.

7. اللوات

7.1. يقاس كل عقد من عقود الفروقات بوحدة حسب حجم اللوت القياسي. حسبما تقدره الشركة، فإنها توفر اللوات القياسية والمايكرو لوت والميني لوت على النحو المحدد من وقت لآخر في مواصفات العقد أو على موقع الشركة على الإنترنت.

8. وقف الخسارة المتدرج والمستشار الخبير وأوامر وقف الخسارة.

8.1. يوافق العميل على تنفيذ عمليات التداول باستخدام الوظائف الإضافية لمحطة تداول العميل الطرفية مثل وقف الخسارة المتدرج أو المستشار الخبير على مسؤولية العميل، نظراً لاعتماد هذه المعاملات على محطة تداول العميل الطرفية ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية من أي نوع عنها.

8.2. يوافق العميل على أن إيداع أوامر البيع لتفادي الخسارة لا يحد بالضرورة من خسائر المبالغ المعنية، وربما تحيل ظروف السوق بين الشركة وبين تنفيذ هذا الأمر بالسعر المنصوص عليه، وعليه فلا تتحمل الشركة أي مسؤولية من أي نوع عن هذه المعاملات.

9. متطلبات الهامش

9.1. يوفر العميل الهامش المبدئي أو هامش التحوط ضمن الحدود التي تقرها الشركة حسب تقديرها في أي وقت بموجب مواصفات العقد لكل نوع من عقود الفروقات.

9.2. يقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد من إلمامه بطريقة احتساب متطلبات الهامش.

9.3. وفي حال غياب أحداث القوة القاهرة، يحق للشركة أن تغير متطلبات الهامش من خلال موافاة العميل بإشعار خطي مدته (2) اثنين أيام عمل قبل إدخال هذه التعديلات. وفي مثل هذه الحالة، يحق للشركة أن تطبق متطلبات الهامش الجديدة على الصفقات الجديدة وعلى الصفقات المعقودة بالفعل.

9.4. ولكن في حالة وقوع حدث من أحداث القوة القاهرة، يحق للشركة أن تغير متطلبات الهامش دون إشعار مسبق للعميل. وفي مثل هذه الحالة، يحق للشركة أن تطبق متطلبات الهامش الجديدة على الصفقات الجديدة وعلى الصفقات المعقودة بالفعل.

9.5. وبدون الإخلال بالفقرة 13-1 من الاتفاقية المبرمة مع العميل، يحق للشركة إغلاق أو تقييد حجم الصفقات (الجديدة أو الإجمالية) الخاصة بالعميل، كما يحق لها الامتناع عن قبول أوامر العميل التي تفتح صفقات جديدة في أي من الحالات التالية: (أ) إذا رأت الشركة وجود ظروف تداول غير طبيعية. (ب) في حال انخفاض قيمة ضمان العميل إلى أقل من شرط الحد الأدنى للهوامش. (ج) إذا كانت حقوق الملكية (الرصيد الحالي شاملاً الصفقات المعقودة) تساوي نسبة مئوية محددة في الهامش (الضمانات) اللازمة للحفاظ على بقاء الصفقة معقودة أو إذا كانت حقوق الملكية دون هذه النسبة في أي وقت من الأوقات. (د) إذا طلبت الشركة هامش تغطية من العميل، ولكن عجز العميل عن الوفاء بهذه التغطية.

9.6. لا يجوز للشركة طلب هامش تغطية من العميل ولكن إذا ما اضطرت لذلك أو في حال صدور تحذير من المنصة للعميل بانخفاض حسابه إلى 50% من الهامش، يكون على العميل اتخاذ واحد أو أكثر الخيارات الثلاثة المبينة أدناه من أجل تدارك الموقف:

- (أ) الحد من التعرض (من خلال إغلاق التداول) أو
- (ب) التحوط لصفقاته (من خلال فتح صفقات مقابلة في مواجهة تلك المعقودة بالفعل) بينما يقوم بإعادة تقييم الموقف، أو
- (ج) إيداع المزيد من المال في حسابه.

9.8. عند انخفاض حساب العميل إلى 15% من الهامش، تبدأ صفقاته في الغلق التلقائي (مستوى التوقف عن 15%) بدءاً بالأوامر الأكثر خسارة وعندئذ يحق للشركة الامتناع عن قبول أي أوامر جديدة.

9.9. يجب دفع الهامش نقداً بعملة حساب العميل.

9.10. يتعهد العميل بعدم إنشاء أي حق ضمان غير مسدد من أي نوع كان ويوافق على عدم إجراء نقل ملكية لأي هامش منقول إلى الشركة أو التنازل عنه.

10. حسابات العملاء بدون مقايضة

10.1. تقدم الشركة للعملاء حسابات بدون مقايضة بخصوص التداول في عقود الفروقات شريطة استيفاء متطلبات الشركة في هذا الصدد.

10.2. وعلى العملاء الراغبين في التغيير من الحساب العادي إلى الحساب بدون مقايضة إغلاق جميع الصفقات المعقودة أولاً.

10.3. تسري باقي الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على حسابات العملاء بدون مقايضة ما لم يرد خلاف ذلك بشأن المقايضات.

10.4. لا تطبق أي رسوم مقايضة أو تمديد على صفقات التداول ليوم واحد بالنسبة للعملاء الذي يملكون حساب بدون مقايضة. ترد الرسوم التي تطبق على حسابات العملاء بدون مقايضة في مواصفات العقد أو على الموقع الإلكتروني للشركة.

10.5. لا يجوز للعميل الذي يملك حساب بدون مقايضة الاحتفاظ بصفقات عائمة لفترة طويلة. وفي هذه الحالة، يتحتم على العميل إغلاق الصفقات العائمة، ثم تُطبق المقايضة بأثر رجعي.

10.6. يجوز أن تظل صفقات التحوط في الحساب بدون مقايضة مفتوحة لمدة 45 يوم عمل. وفي مثل هذه الحالة، ترسل الشركة إشعار إلى العميل عن طريق البريد أو الهاتف لإشعاره بإغلاق صفقات التحوط على الفور، وفي حال تقاعس العميل عن إغلاق صفقات التحوط المعقودة في تاريخ استلامه للإشعار، يحق للشركة أن تقوم بإغلاق جميع صفقات التحوط المعقودة من تلقاء نفسها.

المكافآت في التداول

استنادا الي الانظمة و القوانين في هيئة الاواق المالية القبرصية والبورصات (CySec) البنود [C168](#) و [C194](#) , VPR , Safe Financial Group Limited, والمعروفة ب Alvexo, لم تعد تقدم اي مكافئات الى العملاء .

تكنولوجيا الأطراف الثالثة

تستخدم شركة Alvexo تكنولوجيا أطراف ثالثة لجمع المعلومات اللازمة لقياس حركة الإعلانات في الموقع وإجراء الأبحاث والتحليلات اللازمة، وبالتالي يستتبع استخدام تكنولوجيا الأطراف الثالثة جمع البيانات، وعليه فإننا نود لفت عناية عملائنا أن شركة Alvexo تسمح لهذه الأطراف الثالثة بالاطلاع على ملفات تعريف الارتباط الموجودة على متصفحات المستخدمين الذي يدخلون إلى موقع Alvexo، وبالتالي ربما تستخدم هذه الأطراف الثالثة إشارات الموقع لجمع المعلومات من خلال الإعلان الموجود على موقع شركة Alvexo. كما يرجى العلم أن يمكن للعملاء أن يغيروا إعدادات متصفحهم لرفض أو تعطيل الكائنات المشتركة محلياً وغيرها من التقنيات المماثلة، ولكن يرجى العلم تعطيل هذه الخصائص قد يستتبعه تعطيل بعض وظائف خدمات شركة Alvexo.